الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية ومواقف السلطات الفرنسية منها (1939-1945)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

- سارة بن عبد الله **- أ.د صالح لميش**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. عبد الكامل جويبة	أستاذ محاضرا	رئيسا
أ.د صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د. قويدر عاشور	أستاذ محاضرا	مناقشا

السنة الجامعية 1436-1437 هـ/ 2015-2016 م

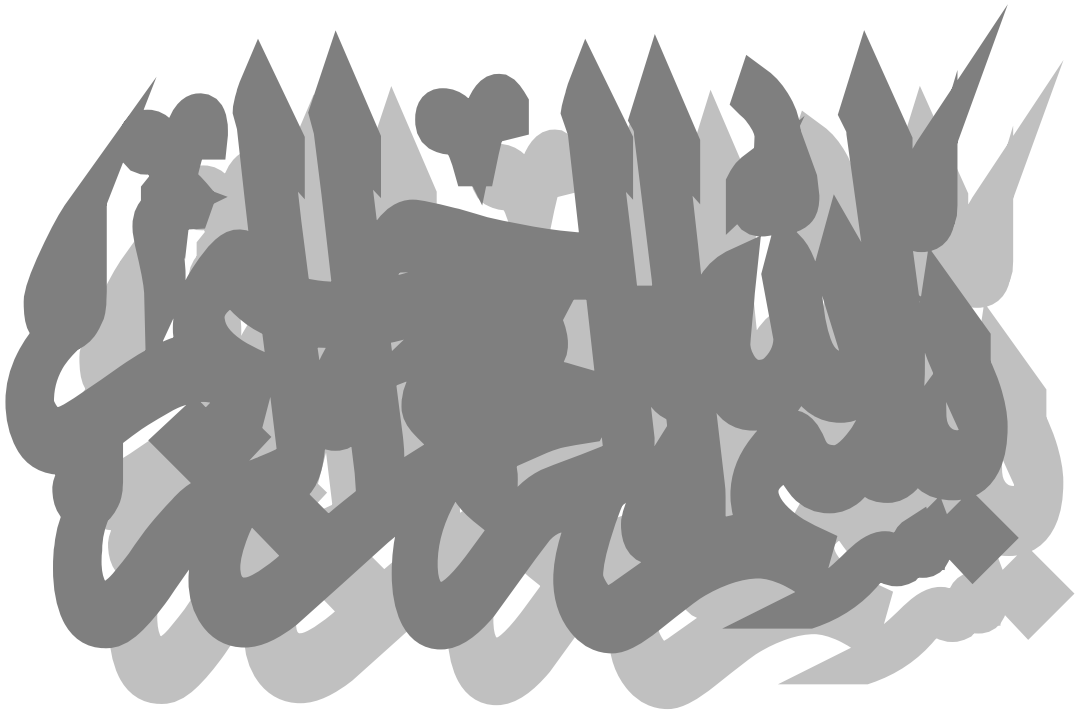

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، والصلاة والسلام على أشرف الانبياء سيدنا محمد "عليه الصلاة والسلام".

لا يسعني في هذا المقام إلا ان اتقدم بخالص الشكر واسمى عبارات العرفان الى الأستاذ الدكتور صالح لميش الذي سخر وقته وجهده في متابعة هذا البحث من اوله الى آخره. فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا على اتمام هذا البحث.

واتقدم بالشكر الجزيل الى اصحاب الفضيلة السادة الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة.

كماأتقدم بالشكر لمكتبة روان للخدمات الجامعية

وفي الاخير اقدم عبارات الشكر والتقدير الى كل من قدم لي يد العون من قريب او بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة بحثي الى من قال فيهما عز وجل: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

الى من لعشقها تسجد كلماتي ولو كان السجود لغير الله لسجدت اكراما لها، الى بهجة قلبي التي غمرتني بحنانها واحاطتني بسياج حبها وغرست في نفسي بذور الخير لكل الناس، الى من لونت عمري بجمالها وعجز اللسان عن وصف جميلها وسهرت وضحت براحتها حتى تراني مرتاحة.

الى مصدر الأمان ومنزلة الاحزان الى من تحت قدميها جنة الرحمان: "امي الحبيبة" الى الذي افنى حياته كدا وجدا لتربيتي وتعليمي الى سندي الروحي، الى من رافقني في مشواري الى قدوتي والشمعة التي احترقت لتنير دربي: "ابي الحبيب".

الى من ذقت في كنفهم طعم السعادة الى نجومي وازهاري البهية: "اخوتي" سياف، بلقاسم، عبد النور رندة، سهيلة.

الى روح جدي الغالي المجاهد: "بلقاسم بن عبد الله"، والى أخوالي وأعمامي والى كل الاهل.

الى صديقات العمر، الى من قضيت معهم احلى ايام عمري: زينب، صباح حرود، أسماء، زينب، فايزة، اميرة، فاطمة مزعاش، فاطمة بن عبد الرحمان، صبرينة.

الى دفعة التخرج 2016 بقسم التاريخ بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

"اللهم انفعني بما علمتني وعلمني بما ينفعني وزدني علما".

سارة بن عبد الله

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	(ح.إ.ح.د)
Mouvement pour le triomphe et des libertés démocratiques ويقصد بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية	M.T.L.D
Organisation spéciale ويقصد بها المنظمة الخاصة	(O.S)
Union démocratique du manifeste Algérien ويقصد بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	U.D.M.A
Amies du manifeste et de la liberté ويقصد بها حزب أحباب البيان و الحرية	A.M.L
Société des nations unies ويقصد بها عصبة الأمم المتحدة	S.D.N

مـــقدمـــة

منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر وهو يحاول القضاء على هوية الشعب ومقومات شخصيته بشتى الوسائل والطرق لإحكام السيطرة عليه والاستيلاء على أراضيه، وطمس معالمه والقضاء على مقوماته باعتبارهما المصدر الأساسي لقوته والعامل الحاسم لتوطين الإحتلال، لكن الشعب الجزائري كان دائما يرفض هذه السيطرة ويقاوم هذه السياسة القمعية ففي بداية الأمر كانت عبارة عن مقاومات شعبية لم تتجاوز المناطق القبلية ولم تتوسع عبر التراب الوطني، ورغم تصديها للإستعمار إلا أنها فشلت، ويمكن القول عن هذه المقاومات أنها حالت دون تجسيد المشروع الاستعماري.

ومع مطلع القرن العشرين جاءت فرنسا بمجموعة من الإصلاحات السياسية وادعت من خلالها العمل على تحسين أوضاع الأهالي لكنها في واقع الأمر كانت تسعى إلى احكام السيطرة واثبات وجودها في الجزائر.

كما عرفت الجزائر في هذه الفترة نضالا سياسيا تبلور على يد شخصيات وزعامات وطنية اتضحت مطالبهم وتجسدت في ظهور أحزاب وتيارات سياسية تعددت مواقفها وتباينت بين الداعين إلى النهج الإصلاحي والمؤمنين بالطريق الثوري، وبظهورها أعطت دفعا قويا للكفاح السياسي، ولكن بعد مجازر الثامن ماي تأكد للشعب الجزائري والقادة السياسيون بأن فرنسا لا تنفع معها سياسة اللين لتتغير بذلك طريقتهم في المطالبة بالحقوق من الطرق السلمية إلى العمل الثوري المسلح.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع رغم انه من المواضيع المتناولة، إلا أنني حاولت كل ما بوسعي في اضفاء لبنة جديدة في مجال البحث العلمي.
- طبيعة الموضوع في حد ذاته الذي يتناول فترة مهمة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.
- الرغبة الذاتية في محاولة معرفة أهم الأسباب التي أدت بالاتجاهات الوطنية إلى تغيير سياسة مطالبها.

✓ **الإشكالية:**

إن اشكالية بحثي هذا ترتكز حول تساؤل محوري مفاده **ما مدى تأثير الحرب العالمية الثانية على مسار تطور الحركة الوطنية الجزائرية وتفتح الذهنية الجزائرية على مبادئ الحرية والديمقراطية؟ وما موقف السلطات الفرنسية منها؟**

✓ **التساؤلات الفرعية:**

وتندرج تحت الإشكالية التي طرحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- كيف كانت أوضاع الجزائريين عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية؟، وما مدى تأثيرها عليهم؟.
- ما هي أهم الاتجاهات الوطنية النشطة خلال الحرب العالمية الثانية؟، وفيما تمثلت مبادئها وأهدافها؟.
- هل ساهمت حركة أحباب البيان والحرية في توحيد العمل من أجل تحقيق الاستقلال؟.
- هل من الممكن اعتبار مجازر الثامن ماي منعرجا حاسما في تطور وتبلور الحركة الوطنية؟، وما هي أهم نتائجها وانعكاساتها على الحركة الوطنية؟.
- هل غيرت التيارات السياسية مطالبها بعد الحرب العالمية الثانية أم حافظت على نفس المطالب السابقة؟.
- لماذا لجأت فرنسا إلى اصدار قانون 20 سبتمبر 1947؟ وما هي أهم بنوده ومواده؟ وكيف كان موقف الحركة الوطنية منه؟.

✓ **عرض الخطة:**

قسمت بحثي إلى مقدمة وثلاثة فصول بالإضافة إلى مدخل تمهيدي، وخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة بالموضوع.

تناولت في المدخل التمهيدي أوضاع الجزائريين قبيل الحرب العالمية الثانية ومدى تأثير الحرب على نفسية الشعب الجزائري.

أما الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان التيارات الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية تطرقت من خلال العناصر الى أهم التيارات التي كانت فاعلة في هذه الفترة والتي منها التيار الإصلاحي والتيار الشيوعي وكذا الإستقلالي وأخيرا الإدماجي.

في حين عنونت الفصل الثاني بنشاط الحركة الوطنية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث عالجت في عنصره الأول بيان فيفري 1943، وعرجت في الثاني على حركة أحباب البيان والحرية 1944، أما الثالث والرابع فقد خصصا لمجازر الثامن ماي وأهم نتائجها وانعكاساتها، سواء بالنسبة للحركة الوطنية أو السلطات الفرنسية.

أما الفصل الأخير والذي كان تحت عنوان تطور الحركة الوطنية بعد الـ 1945 ومواقف السلطات الفرنسية منها (دستور 1947)، والذي عالجت فيه أهم تطورات الحركة الوطنية في هذه الفترة والتي نذكر منها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكذا الحزب الشيوعي، ثم موقف السلطات الفرنسية والمتمثل في اصدار دستور 1947، وأهم المواقف المختلفة التي تلت صدوره.

أما خاتمة البحث فقد تضمنت بعض النتائج المتوصل اليها وهي بمثابة الاجابة عن تساؤلات اشكالية الموضوع وقائمة المادة العلمية المعتمدة من مصادر ومراجع وملاحق تمثلت في بعض الوثائق الخاصة بالموضوع.

✓ **منهج الدراسة:**

نظرا لطبيعة الموضوع اتبعت **المنهج الوصفي** والذي يقوم على جمع المعلومات ووصفها وصفا دقيقا لأهم المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية الجزائرية، بالإضافة إلى **المنهج التاريخي التحليلي**، الذي اعتمدت عليه في معالجة الأحداث والمحطات التاريخية التي عرفتها بدراستها وتحليلها للوصول إلى نتيجة منطقية لمسار تطورها.

✓ **المصادر والمراجع:**

اعتمدت في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها: كتاب "ليل الاستعمار" لصاحبه فرحات عباس وهو شخصية مؤثرة إلى حد كبير في مسار الحركة الوطنية وأهمية هذا المصدر تكمن في امكانية الاطلاع على تطور أفكار فرحات عباس التي سار على هديها حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما اعتمدت على مذكرات عبد الرحمان بن العقون من خلال كتابه "الكفاح القومي والسياسي" وهو مصدر مهم اعتمد صاحبه على جملة من الوثائق المهمة التي أفادت موضوعي إلى حد كبير، بالإضافة إلى كتاب أحمد مهساس "الحركة الثورية في الجزائر من حيث أصولها وتطورها"، معتمدة أيضا على كتاب "هذه الجزائر" لأحمد توفيق المدني، والذي تضمن معلومات مهمة حول هذه المرحلة.

وأما ما تعلق بالمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة والتي استفدت منها كثيرا لما قدمته من مادة خبرية ومعلومات قيمة نذكر منها: كتابي عبد الحميد زوزو الأول كان بعنوان الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير في جزئه الأول، والثاني بعنوان محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، وكذا كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية لمحفوظ قداش وهو كتاب قيم نظرا لغزارة معلوماته ووثائقه واحالاته، بالإضافة إلى كتابي يحيى بوعزيز الأول تحت عنوان سياسة التسلط الاستعماري...والثاني الاتجاه اليميني، اللذان أفاداني في خدمة الموضوع، وكتاب أبو القاسم سعد الله "الحركة الوطنية الجزائرية" في جزئيه الثاني والثالث، ومراجع كثيرة أفادتني في معالجة هذا الموضوع.

اضافة إلى ما سبق ذكره فقد اعتمدت على بعض المجلات والدوريات (المجاهد، الشهاب، البصائر...الخ).

✓ **الصعوبات:**

لا يوجد بحث علمي يخلو من الصعوبات وكوني في بداية الطريق لإعداد بحث علمي أكاديمي واجهتني مجموعة من الصعوبات وهي:

- صعوبة التحكم في المادة العلمية وكيفية الاستفادة منها.
- حصر المادة العلمية في 50 صفحة، مما دفع بنا إلى الاستغناء عن معلومات كثيرة.
- ضيق الوقت.
- صعوبة الحصول على بعض المصادر المهمة والوثائق الأرشيفية التي تخدم البحث.

مدخل تمهيدي

أوضاع الجزائريين قبيل الحرب العالمية الثانية

(1945-1939)

مع بداية الحرب العالمية الثانية في صيف 1939 كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي الجزائر فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الاستعداد معنويا، أمَّا في الجزائر فلم تجد فرنسا حلا لمشاكلها أيضا فالأحوال الاقتصادية تدهورت ومطالب الوطنيين الجزائريين التي لم تجد آذانا صاغية، كما فشلت مشاريع الاصلاح التي تقدم بها بعض المسؤولين الفرنسيين مثل مشروع بلوم فيوليت* 1936[1]، لذلك فالمثقفون الجزائريون غيروا من أفكارهم واتجاهاتهم بعض الشيء وأصبح من أهدافهم المطالبة بالحقوق والحريات، وأوسع مما كانوا يطالبون به من قبل ذلك بسب تعنت فرنسا وخضوعها باستمرار لضغط المستوطنين ونفوذهم ورفضهم الشديد لفكرة المساواة بين المستوطنين والجزائريين حتى ولو كانوا على درجة عالية من الثقافة الفرنسية[2].

ومع كل هذا فقد كان الشعب الجزائري محتارا إلى جانب من سيكون؟ إلى جانب فرنسا التي ذاقوا مرَّها أم إلى جانب ألمانيا التي يعرفون اطماعها بما أن "عدو العدو صديق".

ولقد انطلق الكثير من الجزائريين من هذا التفكير يتفاءلون بالحرب معتقدين بأن يجدوا منفذ لتحقيق بعض الرغبات الوطنية للجماهير وفي هذه الأثناء لجأت فرنسا إلى الطريقة القديمة التي تعتمد على تحريك البيادق من الأئمة ورجال الافتاء الرسميين لكي يحثوا السكان على التجنيد في سبيل الله (في سبيل فرنسا) كانت الادارة الفرنسية تعتقد أنها بهذه الطريقة تكسب عطف السكان فيلتفون حولها[3].

لقد تجند الجزائريون للحرب تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري وسيقوا أفواجا من جميع الطبقات إلى مختلف الجبهات الفرنسية – الألمانية وقد اقتنع الكثير منهم تحت الدعاية الفرنسية

---

* مشروع بلوم فيوليت: أصدره رئيس الجبهة الشعبية في 29 ديسمبر 1935 سمي بمشروع بلوم فيوليت، وينص هذا المشروع على ادماج الجزائريين في فرنسا وتقسيم الجزائريين الى فئتين، فئة تمنح لها الحقوق الفرنسية وهي الفئة المثقفة وتنتخب في القسم الاول مع الفرنسيين ويمنح حق الانتخاب لعدد من الجزائريين يبلغ 26317، مختارين ما بين حاملي الشهادات والموظفين وقدماء الجنود. (أنظر، أنيسة بركات: الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1980، ص 55. وينظر كذلك، أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 190.)

[1] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 173.

[2] – يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 102.

[3] – محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص ص 211- 212.

عموما أن الحرب كانت من أجل انتصار الديمقراطية الفرنسية ضد النازية والفاشية وأنها تعني بالنهاية اعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة[1].

ولكن فرنسا وجدت بذلك فرصة لتكبيل الجزائريين بمجموعة من الإجراءات أهمها تضييق الخناق على رؤساء الحركة الوطنية الجزائرية نذكر من بينهم محمد خيضر وجاء بعد ذلك مرسوم 26 سبتمبر 1939، الذي ينص على حل حزب الشعب الجزائري[2] بتهمة التواطؤ مع السلطات النازية، ثم تبعتها حملة اعتقالات واسعة بداية من 04 أكتوبر 1939، شملت شخصيات كبيرة في هذا الحزب وفي مقدمتها مصالي الحاج بتهمة القيام بأعمال مناهضة للإدارة الفرنسية في الجزائر[3].

كما عملت السلطات الفرنسية بمصادرة الصحف مما اضطرت جمعية العلماء إلى وقف جريدتها البصائر وأوقف ابن باديس مجلته الشهاب حتى لا تنشر كلتاهما ما يخالف مبادئ الجمعية ولم يلبث ابن باديس أن أدركه الموت في 16 أفريل 1940، بينما فرضت الإقامة الجبرية على نائبه الإبراهيمي في آفلو وقد خالف العقبي زملاءه وأنشأ جريدة "الإصلاح"، وتقلص نشاط ابن جلول وفرحات عباس وأمثالهما للدفاع عن فرنسا الديمقراطية وتجميد النشاط السياسي للنواب، اضطرب حال الشيوعيين تبعا لموقف موسكو من الحرب، لذلك فالحرب العالمية في الواقع أفادت كل الأطراف ما عدا الجزائر فقد اتفق الجميع على اهمالهم واضطهادهم رغم خدماتهم العسكرية وتضحياتهم الجسيمة على الجبهة الأوروبية ومساهمتهم في تحرير فرنسا نفسها، ومعاناتهم الاقتصادية[4].

كان الجزائريون قلقون جراء ما كان يحدث في فرنسا ولا سيما عندما عرفوا أن حكومة بول رينو رئيس الوزراء الفرنسي فيشي يريد أن يضم تونس ويهدي الجميع إلى ايطاليا الفاشية ويعطي اقليم وهران للأسبان لتضمه إلى اقليم الريف المغربي ويحتفظ لفرنسا بإقليم الجزائر فقط[5].

---

(1) – أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962)، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007، ص ص 128- 129.

(2) – عبد الوهاب بن خليف: الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي الى مجازر 8 ماي 1945، تر:سليم قلالة، ط 1، دار بني مزغنة، الجزائر، 2005، ص 92.

(3) – صالح العقاد: المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب)، دراسة في تاريخه وأحواله المعاصرة، ط 2، القاهرة، 1966، ص 328.

(4) –أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 127 -128.

(5) – يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 103.

وبعد انتصاب نظام فيشي في فرنسا ابتداء من 1940، اضطربت الأوضاع في الجزائر تبعا لذلك حتى بين الفرنسيين أنفسهم اذ كان فيهم من يؤيد المارشال بيتان وفيهم من يؤيد ديغول* [1]، وتوالت المحن والنكبات على البلاد والشعب فقل الانتاج بسبب قلة الأيدي العاملة التي جندت وسخرت لأغراض الحرب في أوروبا وحدث قحط وجفاف في أعوام الحرب، وزاد في خطورة الوضع الإقتصادي والإجتماعي، انقطاع الصلات الإقتصادية بين فرنسا والجزائر، وتوقف استيراد المنتجات الصناعية والغذائية كالسكر والشاي والقهوة والدقيق وجاء " عام الأرز" او "عام الشر"، وهي الفترة التي عوض فيها القمح المحلي بالأرز المستورد كمادة أساسية للإستهلاك[2].

وفي 08 نوفمبر 1942 تدفقت الجيوش الأنجلو أمريكية الحليفة على طول الساحل الجزائري[3]، وبنزولها ظهرت قيادة فرنسية جديدة باسم فرنسا الحرة وأطلق سراح الكثير من المناضلين في حزب الشعب الجزائري من السجون والمعتقلات مع فرض الإقامة الجبرية عليهم وتم العفو عن مناضلي الحزب الشيوعي،واستعادت الحياة بعض الأنفاس وأتيحت الفرصة لتحرك بعض العناصر السياسية وعلى رأسها فرحات عباس بتحرير ميثاق جديد لتدخل بذلك الحركة الوطنية مرحلة النضال السياسي[4].

* ديغول: جنرال ورجل سياسي فرنسي ولد بمدينة ليل الفرنسية 1890، تخرج من المدرسة العسكرية سان سرجام 1912 من سلاح المشاة، ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني(أنظر الى عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص24).

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 128- 129.

[2] – نفسه، ص ص 129- 130.

[3] – عمر بوداود: خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 27.

[4] – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 204.

الفصل الأول

التيارات الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

أولا: التيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين).

ثانيا: التيار الشيوعي

ثالثا: التيار الإستقلالي

رابعا: التيار الإدماجي

أولا: التيار الاصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين).

لقد تمكن بعض الجزائريين على الرغم من معارضة السلطات الإستعمارية من الذهاب إلى جامعات العالم العربي قصد التعليم، نظرا لعدم وجود مدارس وجامعات في الجزائر فكانت وجهتهم الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب والأزهر في مصر وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على انشاء مدارس حرة لتعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن كما عملوا على نشر الجرائد المختصة في تناول نهضة الجزائر الثقافية وهذا ما يجعلها تتطرق للقضايا السياسية من منطلق دعوتها للإصلاح الديني[1].

إلا أن الفكرة بقيت مجرد أمنية حتى سنة 1931، حيث أسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وذلك بعد الإحتفالات التي شهدتها الجزائر بمناسبة مرور قرن على الإحتلال[2].

لذلك تم تأسيسها فعليا في 05 ماي 1931، بمقر نادي الترقي[3]، وصادقت الجمعية على القانون الأساسي وكان هدف الجمعية الإصلاح الديني ونشر التعليم العربي وفتح المدارس الحرة ولا يسوغ للجمعية في أي حال من الأحوال أن تتدخل في المسائل السياسية وهذا وفقا للمادة الثالثة من قانونها الاساسي.

وفي سبتمبر 1935، عقدت الجمعية مؤتمرها وكانت مطالبها متشابهة مع التنظيمات الأخرى، حيث كانت تبحث عن عمل مشترك على أساس برنامج الحد الأدنى الضروري ويرجع الفضل إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس * في التعبير عن هذه الطموحات وذلك في المقال الذي نشره في جريدة الدفاع اللسان المركزي 03 جانفي 1936، فكان أول من دعا إلى عقد مؤتمر اسلامي جزائري لضبط ميثاق سياسي للمسلمين الجزائريين وتتمحور أهم أهدافه في:

- احياء الدين الإسلامي وتنقيته من البدع والشوائب.

---

[1] – الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية في الجزائر (1900–1945)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 24.

[2] – عبد الكريم أبو صفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1981، ص ص 73–74 .

[3] – صادق بخوش: الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية مقاربة في دراسة الخلفية،(د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 96.

* عبد الحميد بن باديس: من مواليد 1889 بقسنطينة، بدأ في مرحلة الاصلاح والنهوض، اسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931، نضم المؤتمر الإسلامي في 1936، أنشأ النشيد الوطني. (أنظر: محمد بهي الدين سالم: ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص ص 31، 34.)

- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الاسلامية.
- العمل على توحيد أبناء الشعب تحت راية العروبة.
- نشر التعليم العربي[1].

كل هذا جعل الجمعية تكتسي دورا كبيرا في الدفاع عن مبادئها الخاصة حول التجنيس وأحكامها الشرعية على نحو ما ورد في صحيفة البصائر 1935، في مقال الشيخ العقبي أحد أقطاب الجمعية حين قال: ((التجنيس بمعناه المعروف في شمال افريقيا حرام والإقدام عليه جائز بأي وجه من الوجوه))[2]، ولقد برزت جمعية كقوة سياسة في عام 1936، خاصة بعد دعوة عبد الحميد إلى عقد مؤتمر وتم عقد اجتماع تحضيري 06 جوان 1936، الذي حضرته جمعية العلماء والحزب الشيوعي والمنتخبين المسلمين وكان هدف الجمعية هو خلق جبهة إسلامية في الجزائر على غرار الجبهة الشعبية في فرنسا[3].

وبعد عقد المؤتمر خرج المؤتمرون بمطالب تدور كلها حول الإصلاحات السياسية وفي مقدمتها الغاء القوانين الإستثنائية وتطبيق القانون الأساسي وفصل الدين عن الدولة[4]، حيث كان اصرارهم كبيرا على انجاح مشروع بلوم فيوليت من عدم الإقتناع به وقال عبد الحميد بن باديس حينها في جريدة الشهاب: ((الأمة الجزائرية أمة متكونة، تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بحلائل الأعمال ولها وحدتها الدينية واللغوية ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح الشأن، كل أمم الدنيا ثم إن هذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وأخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائر بحدوده الحالية المعروفة))[5].

---

[1] – علي كافي: مذكرات الرئيسي علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946–1962، ط 2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 47.

[2] – محمد خير الدين: "المشكل الأعظم الجنس والجنسية والتجنس الحقوق السياسية والذاتية الاسلامية النظر في مشروع فيوليت من ناحيته الدينية فقط "، جريدة البصائر، عدد 22، 5 جوان 1936، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1936، ص 2.

[3] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 100.

[4] – المرجع نفسه، ص 102.

[5] – عبد الحميد بن باديس: "في الشمال الافريقي كلمة صريحة"، جريدة الشهاب، ج 1، مج 12، نوفمبر، 1936، ص ص 43–44.

حيث يمكن اعتبار مواقف جمعية العلماء حسب شهادة فرحات عباس مواقف متقاربة إلى حد بعيد من منطلق أنها أيدت مشروع أحباب البيان والحرية والذي يتضمن اقامة جمهورية جزائرية في اطار السيادة الفرنسية.

ومع بداية شهر سبتمبر 1938، تاريخ الرفض الرسمي لمشروع بلوم فيوليت تنتهي أحلام الجمعية في الإصلاح، كما تم منع الاناشيد الوطنية وتقديم الشيخ الطيب العقبي* للمحاكمة بتهمة وقوفه وراء إغتيال بن كيحول، وكذا اصدار مرسوم 13 جانفي 1938، يقضي بفرض الرقابة المشددة على نوادي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي ثم جاء مرسوم 27 أوت 1939، يقضي كذلك بمصادرة جميع الجرائد وبعد وفاة عبد الحميد بن باديس في 16 أفريل 1940، ترأس البشير الإبراهيمي* جمعية العلماء وتم القاء القبض عليه من طرف الادارة الفرنسية للمشاركة في أحداث 8 ماي 1945[1].

وبالنظر إلى ما أتاحته الحرب العالمية الثانية 1942-1945، نلاحظ انتعاشا للحركة الوطنية في الجزائر[2] بعد المرحلة الأولى من 1939-1942، تميزت بالفتور والركود وأعلنت جمعية العلماء في بيان تكوينها بأنها جمعية اجتماعية ثقافية.

حيث ساهمت في البدايات الصعبة التي تلت صدور البيان في 12 فيفري 1943، وأصبح رئيسها الثاني كما ذكرنا آنفا البشير الإبراهيمي أحد أبرز النشطاء السياسيين إلى جانب فرحات عباس ومصالي وشكلت مساعي العلماء بين البيانين وعناصر حزب الشعب عاملا مهما في نجاح تشكيل حركة أحباب البيان[3].

---

* الشيخ الطيب العقبي: ولد سنة 1890 بسيدي عقبة بسكرة، بدأ نشاطه الاصلاحي 1920، لعب دورا كبيرا في نجاح المؤتمر الإسلامي 1936، اعتقل من طرف السلطات الفرنسية بتهمة اغتيال محمد كيحول، أصدر جريدة الاصلاح 1939. (أنظر، بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 424-425.)

* الشيخ البشير الإبراهيمي: ولد سنة 1889، سافر من الجزائر إلى الحجاز 1911، استقر في دمشق، رجع إلى الجزائر سنة 1920، من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائرية 1931، اعتقل 1941. (أنظر، البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص ص 95، 101.)

[1] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 103.

[2] – سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قسنطينة، 1937.

[3] – عبد النور خيثر: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 266.

تجلى موقف الجمعية من الحرب وذلك من خلال اتصال الإدارة الفرنسية بجمعية العلماء أولا كهيئة ولما لم تتحصل على ما كانت ترغب فيه استعملت طريقة الاتصالات الفردية بأعضاء الجمعية وتمكنت من التأثير على بعض الأشخاص في الجمعية واستمالتهم اليها وكانت تعتقد أن بإستطاعتهم اقناع رئيس الجمعية وبقية الأعضاء، إلا أن هؤلاء رفضوا كل عروض المساومات وامتنعوا عن توجيه برقيات الولاء والتأييد لفرنسا في حربها ضد ألمانيا كما رفضوا توجيه نداء إلى الشعب الجزائري للوقوف إلى جانب فرنسا فاتخذت الجمعية من جراء ذلك بعض الإحتياطات حيث قللت من نشاطها وأوقفت صحافتها حتى لا تتعرض للرقابة ورغم ذلك لم تتح الجمعية، حيث كما ذكرنا سابقا توفي عبد الحميد بن باديس وخلفه البشير الإبراهيمي الذي ألقي القبض عليه وفرضت الاقامة الجبرية على معظمهم[1].

ثانيا: التيار الشيوعي

يعتبر الحزب الشيوعي من أقدم الحركات السياسية في الجزائر، حيث أن جذوره الأولى تعود إلى الإشتراكيين الفرنسيين الذي طردهم نابليون الثالث بعد انقلاب02 ديسمبر 1871[2].

كما يجدر بنا الاشارة بأن ثورة أكتوبر في روسيا وإنشاء أول دولة اشتراكية في العالم سنة 1917 والأممية الشيوعية الثانية في 1920 وتأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي في ديسمبر 1920، بالإضافة إلى وجود أقلية يسارية في الجزائر، السبب المباشر والأساسي في بروز النزعة الشيوعية في الحركة الوطنية[3]، فلقد تربى الشيوعيون الجزائريون في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان قد بدأ عمله نشطا جدا في الجزائر[4]، وذلك سنة 1924 من أجل تكذيب الإتهامات الموجهة اليه والمتمثلة في الإنحراف واتباع سياسة استعمارية في الجزائر، لذلك قام بمجموعة من الإجراءات:

أولا: خلق فيدرالية الجزائر للحزب الشيوعي التي كان مركزها مدينة الجزائر وقد أصدرت الفيدرالية جريدة تحت اسم la lutte sociale، أي الصراع الإجتماعي ولم يكن لها سياسة مستعملة في الجزائر فقاد كانت تتبع أوامر من الأعلى، وبلورت المشكل الجزائري ضمن المشكل

---

(1) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 195.

(2) – حمانة بخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 80.

(3) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 111.

(4) – شارل أندري جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، تر: محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 115.

الفرنسي ولم يعتبره مشكلا وطنيا جزائريا، بالإضافة إلى ذلك فإن الفيدرالية قد شغلت نفسها بالعمال الفرنسيين في المدن الرئيسية المهملة للجزائريين الذين كانوا يعيشون في الأرياف.

ثانيا: عَمل الحزب الشيوعي الفرنسي حملة تجنيد الجزائريين وغيرهم من أهالي افريقيا الشمالية إلى صفوفهم محمد بن الأكحل* وحاج علي عبد القادر*.

ونظرا لموقف مصالي الحاج من الحزب الشيوعي قام بتكوين حزب شيوعي في الجزائر وفي عام 1935 تجسد المشروع وتم انشاء الحزب الشيوعي الجزائري المستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي[1].

وتأسس رسميا الحزب في 1936، وهو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي بقيادة الأمين العام قدور بلقاسم وعمار أوزقان وآخرون وعقد مؤتمره التأسيسي في الفترة من 17 إلى 18 أكتوبر 1936[2].

وبداية من 1936 بدأ قادة الحزب الشيوعي يتعاونون مع الأحزاب الوطنية في الجزائر، وكانت خطتهم تقوم على أساس أن جبهة المؤتمر الإسلامي تتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا كما ساند الحزب الشيوعي 1936 مشروع بولوم فيوليت[3] الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية[4].

ولقد أكد المؤرخ الفرنسي بن يامين سطورا أنه: "إذا كان الحزب الشيوعي الجزائري قد تأسس رسميا سنة 1936 إلا أن التيار الشيوعي كان موجودا بالجزائر منذ قطيعة مؤتمر تور

---

* محمد بن الأكحل: يقول عنه أبو القاسم سعد الله كانت له سوابق عدلية وكان عاملا بباريس ووصفته جريدة لوها مينيتي أنه كان مناضلا شجاعا.

* حاج علي عبد القادر: (1883-1957)، من مدينة غيليزان تجنس بالفرنسية 1911، ناضل في صفوف الفرع الفرنسي، ثم انظم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي بعد مؤتمر تور، من الرواد الشيوعيين الأوائل في المهجر بفرنسا، ترقى وصار عضو قيادي في فرنسا. (أنظر، رابح لونيسي: التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف، ط2، دار الكوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص 57).

[1] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 333

[2] – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 112.

[3] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية الإستقلال 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 282.

[4] – محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1954، ص 10.

الذي شهد ميلاد الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1920 والحزب الشيوعي الجزائري على صعوبات جمة حتى يتجزأ ولا نجد كثيرا من الجزائريين بين صفوفه إذ أن قاعدته كانت من بين الأوروبيين هذا حتى وإن بدت أسماء سرية عربية كإبن علي بوخرط أو عمار أوزقان*".

إن فكرته عن الجزائر بأنها أمة في حالة التشكل التي أطلقت سنة 1939 ورفض فكرة الإستقلال جعلاه يصطدم بالوطنية الجذرية[1].

ومن الجدير بالذكر أن نجم شمال افريقيا هي التشكيلة الأساسية الوحيدة التي رفضت المشاركة وقامت بتجنيد كل وسائلها الإعلامية لمحاربة والتنديد بمطالبه التي وصفها مصالي بالإستعمارية، وقد ألقى خطابه أمام المهرجان الشعبي يوم 02 أوت 1936، وبذلك غير الحزب الشيوعي الفرنسي استراتيجية عمله في فيفري 1939 وأصبح هذا الأخير وراءه الحزب الشيوعي الجزائري يدافع عن سياسة ادماج الجزائر بفرنسا وخلق كيان جزائري يضم الأوروبيين واليهود وأبناء البلد الأصليين[2].

بعد الحرب العالمية الثانية استقال الأمين العام للحزب الشيوعي من منصبه وذلك احتجاجا عن الأسلوب السوفياتي العسكري في غزو بولندا وبعدها انظم إلى الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري، لكن زعماء الحزب الشيوعي الجزائري غيروا مرة أخرى من سياسته وأصبحوا يطالبون بالعمل من أجل تحرير فرنسا[3].

كما قامت السلطات الفرنسية في نفس السنة بحل الحزب الشيوعي الجزائري ولم تكتفي الادارة بحل الحزب بل عاقبت قيادته ومناضليه في مقدمتهم قدور بلقاسم، وقد انقسم الحزب نتيجة استقالة بعض القادة الأساسين أمثال علي بوخرط كما قام عدد كبير من المناضلين بالإنسحاب من الحزب ورأوا أن السياسة لا تتماشى مع مصالح الشعب الجزائري ولا ترمي إلى استرجاع الإستقلال[4].

---

* عمار أوزقان: حضر المؤتمر العالمي الثامن في أوت 1935، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري في 1936، الذي ترعرع في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي، شارك هذا الأخير ممثلا للشيوعيين، ترأس جريدة الكفاح الإجتماعي، انتقل فيما بعد إلى قيادة جبهة التحرير الوطني، كان أحد محرري وثيقة الصومام التاريخية 1956. (أنظر، محمد بن خليف، المرجع السابق، ص 112)

[1]-Ben jamin stora: histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, ENAI, rama, Alger, 1996, p p 75, 76.

[2] – محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دراسة من منشورات اتحاد كتاب العرب، (د.م)، 1999، ص 221.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 284.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 224.

وقد طالبت الحركة الوطنية الجزائرية من أفراد الشعب الجزائري عدم مساهمته في الحرب إلا إذا وافقت فرنسا على تمكين الجزائر من ممارسة حقوقها في تقرير مصيرها، إلا أن الحركة الشيوعية اتهمتهم بالخيانة والعمل في ركاب الفاشية والنازية[1].

وفي 08 نوفمبر 1942 أعلن قادة الحزب الشيوعي أنهم يعملون من أجل أن تكوين اتحاد عام بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي وذلك بقصد محاربة الفاشية وإقامة جزائر حرة[2]، وقد قام الحزب الشيوعي الجزائري في 23 ديسمبر 1943 بتقديم تقرير على لسان ممثله عمار أوزقان وجاء فيه أن المطالبة بالحقوق السياسية ليس من واجب النخبة فقط بل هو واجب على كل الطبقات[3]، أن تساهم في هذا وهكذا يتجلى لنا أن الحزب الشيوعي الجزائري ما هو إلا تابع للحزب الشيوعي الفرنسي الذي آزر بكل قوة حركة المقاومة التي قادها الجنرال ديغول بعد الحرب العالمية الثانية، ومما لا يخفا على أن مآرب هذه الحركة تنحصر في سعيها إلى استرجاع السيادة الفرنسية والحفاظ على حدود الإمبراطورية الشاسعة هذا الأمر يتنافى مع مبادئ الماركسية اللاتينية والأممية الشيوعية التي تقر بحق الشعوب في تقرير مصيره[4].

وتحقيقا لهذا الهدف قاموا بعدة محاولات لإقامة جبهة اشتراكية مع الأحزاب الوطنية يوم 14 مارس 1944 لكنهم قرروا الإنسحاب من هذا التحالف في سبتمبر 1944 وأنشئوا تحالف آخر هو أصدقاء البيان[5].

ويمكن رصد الموقف الشيوعي من الحرب العالمية الثانية هو وقوفهم إلى جانب الحزب الفرنسي بمجرد إعلان الحرب لكن بعد الاحتلال الألماني لفرنسا حلت الحكومة الفرنسية آنذاك الحزب الشيوعي وزج بأعضائه في المعتقلات من أجل ارتباطهم بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن حملته ومقاومته للنازية الألمانية[6].

---

(1) – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 225.

(2) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 284، 285.

(3) – عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة (1936–1945)، ج 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص 439.

(4) – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 253.

(5) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 284.

(6) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 196.

ثالثا: التيار الإستقلالي

حزب نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري

يرتبط حزب نجم شمال افريقيا في تكوينه ارتباطا وثيقا بالهجرة إلى فرنسا حيث وجد المغتربون الجزائريون هناك مناخا ديمقراطيا مكنهم من التعبير عن اهتماماتهم وآرائهم السياسية خاصة فيما يتعلق بشؤون شعوب المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) التي كانت تخضع للسيطرة الإستعمارية[1].

وبذلك تأسست هذه الحركة على أنقاض جمعية دينية كانت هي النواة الأولى وعاشت سنة كاملة من أول 1925 إلى أوائل 1926 وهي جمعية لمسلمين المغرب والجزائر وتونس حيث تأسست هذه الأخيرة طبقا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926 بمركز الجمعية في نهج "مارشي دي باطرياش"[2].

وتم ميلاد الحزب رسميا في 1926 تحت رئاسة وإدارة مصالي الحاج* مما جعل الامير خالد رئيسا شرفيا، حيث حمل هذا الحزب طابعا خاصا، فقد كان منظمة ثورية بروليتارية قومية وكانت أهدافها تتعارض كليا مع أهداف اتحاد المنتخبين المسلمين بزعامة فرحات عباس[3]، حيث كانت مهمتها القانونية الدفاع عن مصالح عمال شمال افريقيا المادية والمعنوية والإجتماعية ولتعليم أعضائه وقد استطاع بعد ذلك أن يضم إلى صفوفه مؤيدين كثيرين بلغوا في عام 1929 أربعة آلاف عضو[4].

---

[1] – أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج 7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 35.

[2] – محمد قنانش: الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص ص 35، 36.

*مصالي الحاج: ولد بتلمسان سنة 1898، تعلم الفرنسية بالمدرسة الفرنسية والعربية بالزاوية الدرقاوية، جند في الحرب العالمية الأولى، هاجر بعدها إلى فرنسا، وامتهن مهنا حرة، انخرط في الحزب الشيوعي، شارك في تأسيس حزب نجم شمال افريقيا وتزعمه سنة 1926، وفي سنة 1937 أسس حزب الشعب الجزائري. (أنظر، مازن مطبقاني صلاح حامد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931–1939، (د.ط)، عالم الأفكار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 39.)

[3] – ناهد ابراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية (في فترة ما بين الحربين 1918–1939)، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001، ص 151.

[4] – فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب،(د.ت)، ص 162.

حيث عرض مصالي الحاج 1927 أمام مؤتمر بروكسل الذي دعت اليه الجمعية المناهضة للإضطهاد الإستعماري مطالب النجم التي تمثلت خاصة في جلاء القوات الفرنسية الغازية من الجزائر وتقرير المصير[1] .

وفي شهر سبتمبر 1935 تعرف مصالي الحاج على الأمير شكيب أرسلان الذي كان يعد العدة لمؤتمر اسلامي في أوروبا حيث عقد المؤتمر في نفس الشهر وحضره وفد من النجم وبرئاسة مصالي الحاج سبعون عضوا من مختلف البلاد الإسلامية والأوروبية[2]، فقد حذر شكيب أرسلان مصالي الحاج من العراقيل الإستعمارية ودعاه للعمل على بعث الشعور الإسلامي لتعبئة الجماهير ورص الصفوف[3].

وقد كانت جريدة الإقدام التي أنشأها الامير خالد هي الجريدة الأولى الناطقة بإسم النجم ثم تليها جريدة الأمة عام 1930 التي عبرت بصدق الأمة واسلامها حيث كتب على يمين الجريدة داخل الهلال قوله تعالى ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾[4].

فقد وجه الحزب في 2 جويلية 1930 خطابا إلى عصبة الأمم (SDN) وفيه عرض الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي، وكان القصد من هذا التقرير هو إخراج القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية[5].

ونتيجة للمواقف الثورية التي تدعو إلى الإستقلال والتي كانت تمثل مبادئ الحزب، فقد تعرض لحملة من الضغوط الفرنسية انتهت بقرار حله سنة 1929 واضطهاد زعمائه الذين استمر عملهم بصفة غير رسمية حتى جاءت سنة 1932، حيث أعيد تشكيله بإسم نجم شمال افريقيا الشمالية المجيد، وقد جاء في برنامج الحزب بعد اعادة تكوينه مجموعة من المطالب لا تختلف عن مطالبه سنة 1926 والمتعلقة بالإستقلال التام والتعليم الإجباري باللغة العربية واعتبارها لغة رسمية للبلاد وجلاء الجيوش الأجنبية ونفس المطالب أكدها في مؤتمره الذي عقد في باريس 1933، والتي نشرتها صحيفة الأمة الناطقة بإسم الحزب سنة 1934[6].

---

(1) - مصالي الحاج : مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 135.

(2) – صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الإستقلال، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 409.

(3) – محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول،(د.ط)، الجزائر، 1984، ص 73.

(4) – سورة آل عمران الآية 103.

(5) – خيرية عبد الصاحب الوادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982، ص 130.

(6) – علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط1، مصر، 1948، ص 13.

وقد ورد في مذكرات مصالي الحاج زعيم الحزب أن نشاطاته جعلت الحكومة تضغط بكل ما تملك حتى تستطيع التخلص من أفكاره التي وجدت صداها الواسع لدى جماهير الشعب الجزائري على وجه الخصوص، ولذلك راحت تكبل لزعمائه التهم وأودعت بعضهم في السجن مع دفع غرامات مالية بحجة ممارسة نشاطاتهم تحت اسم جديد هو الإتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا.

وعندما وصلت الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا 1935 قدم الحزب عريضة على شكل رسالة مفتوحة موجهة للحكومة الفرنسية، تدعوها إلى اعطاء حقوق الجزائريين وتمكينهم من تقرير مصيرهم واستطاع حزب النجم أن يكون قاعدة عريضة من الجماهير التي التفت حوله وهذا ما ظهر واضحا في التجمع الذي عقد بملعب العناصر بالعاصمة سنة 1936، والذي ألقى خلاله مصالي الحاج خطابا شرح فيه مبادئ الحزب وأهدافه من خلال فكرة الإستقلال[1]، وفي نفس السنة انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري ولم يشترك فيه النجم رسميا وعندما جاء وفد المؤتمر إلى باريس للحكومة الفرنسية حاول النجم الإتصال بأعضائه فنظم لهم استقبالا حضره مصالي نفسه، وتحدثوا بشأن مطالب الجماهير وفي الإجتماع الثاني الذي اتفق على أن يكون بعد مقابلة وزير الداخلية الفرنسية لوفد المؤتمر، لم يحضر من أعضاء الوفد سوى ابن باديس وفرحات عباس، وكانت نقطة النقاش الحادة هي النقطة الخاصة بدمج الجزائر اداريا في فرنسا التي تضمنت مطالب المؤتمر وعارضها النجم[2].

ونتيجة لنجاحات الحزب على المستوى الجماهيري داخل الجزائر، صدر قرار وزاري بحله من جديد في 26 جويلية 1937، ولكن نشاطه استمر بإسم أحباب الأمة نسبة إلى جريدة الحزب وفي مارس من نفس السنة أسس مصالي الحاج وأصدقاؤه حزب الشعب الجزائري[3] في 11 مارس1937 على الساعة الثامنة والنصف بقاعة كوسموس بشارع ميري الكائن بنانتير[4]، وعاد مصالي إلى الجزائر وحاول أن يعطي ظهوره في الجزائر الصبغة الشرعية لنشاط حزبه ولكنه

---

[1] – خيرية عبد الصاحب الوادي، المرجع السابق، ص 131.

[2] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1939، ج 3، المرجع السابق، ص 139.

[3] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 164.

[4] – ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 180.

اعتقل بتاريخ 27 غشت بعامين سجن، وفي عام 1938 أصدر الحزب صحيفة البرلمان الجزائري[1].

غداة نشوب الحرب العالمية الثانية أي بتاريخ 29 سبتمبر 1939 أصدرت الولاية العامة مرسوما حلت بمقتضاه حزب الشعب الجزائري وما كاد مصالي الحاج أن يخرج من السجن إلا زج به في سجن آخر وبقي رهن الإعتقال إلى وقف النار سنة 1940، ثم أحيل إلى المحكمة العسكرية مرة أخرى في عهد الماريشال بيتان مع مناضلين آخرين[2]، كما منعت جريدة الأمة من الصدور بتاريخ 28 سبتمبر 1939[3].

وبنزول الأمريكيين والانجليزيين في شمال افريقيا سنة 1942، قامت المنظمات السياسية بتوحيد صفوفها وتوحيد برنامجا مشتركا يجمعهم وشمر النواب المسلمون على ساعد الجد ووجهوا إلى السلطات الفرنسية نداء لم يحظى بأي اعتبار ولا بأي جواب، فاجتمعوا حينها بمكتب الأستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة وحضر هذا الإجتماع الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في نيابات المالية وغرسي أحمد نائب مالي وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين والدكتور الأمين وعسلة عضو حزب الشعب الجزائري والشيخ التبسي والشيخ خير الدين وتوفيق المدني من جمعية العلماء وابن جلول وفرحات عباس وغيرهم واتفق هؤلاء النواب عن خطط مبدئية وقرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري، ويذكر فرحات عباس كلفت أنا بتحريره[4].

---

[1] – بنيامين سطورا: مصالي الحاج 1898–1974، رائد الوطنية الجزائرية، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر،(د.ت)، ص 157.

[2] – فرحات عباس، المرجع نفسه، ص 166.

[3] – عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين (1914–1939) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 173.

[4] – فرحات عباس ،المصدر السابق، ص 167.

رابعا: التيار الادماجي

تكونت كتلة المنتخبين الجزائريين على وجه الخصوص من المستشارين البلديين ومستشاري المقاطعات، هؤلاء الذين رأوا ضرورة تنسيق أعمالهم في مواجهة الجمعيات المكونة من الأوروبيين والتي تعمل على اصدار القوانين لصالح المستوطنين، وردا على ذلك عقد المؤتمر التأسيسي للمنتخبين سنة 1927، وكانت لها مجموعة من المطالب الإصلاحية تتمثل في ما يلي:

- الغاء الأهالي الجزائريين في البرلمان الفرنسي
- الغاء قانون الأهالي والقوانين الخاصة.
- المساواة في الأجور والمنح.
- المساواة في الخدمة العسكرية[1].

ورغم اعتدال هذه المطالب وعدم تعبيرها عن الواقع الجزائري إلا أن المنتخبين لم يستطيعوا أن يحصلوا على أي اصلاح هام وخاصة وأن كل القوانين التي كانت تهم الاهالي تقابل بثورة من قبل المستوطنين[2].

وفي محاولة من المنتخبين لتوحيد كلمتهم أمام فرنسا كونوا اتحادية فيدرالية المنتخبين الجزائريين سنة 1931، لكن فرنسا لم تأبه لمطالبهم زيادة على معارضة المستوطنين لأي اجراء ممكن أن يمس امتيازاتهم فالإقتراح بتمثيل الجزائريين في البرلمان لم يصل حتى إلى ميدان الدراسة، وهذا ما ادى إلى فقدان المنتخبين لإعتباراتهم، رغم اعتدالهم ووطينتهم الفرنسية لم يحصلوا على أي شيء[3].

ولعل المقال الذي نشره فرحات عباس في صحيفة الوفاق 1936 أكبر مبرر لبقاء النخبة بعيدة عن الواقع وتفكير الجزائريين ومما جاء في المقال: ((إن الرجال الذين يموتون من أجل طموحهم الوطني يكرمون ويحترمون وليست حياتي أكثر قيمة من حياتهم على أنى لن تموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير موجود ولم أستطع ان اعثر عليه وسألت التاريخ وسألت

---

(1) – جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 22.

(2) – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 133.

(3) – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3 ، المرجع السابق، ص 61.

الأموات والأحياء وزرت المقابر فلم يحدثني أحد))، كما ان فرحات عباس* كان يقول بفكرة "فرنسا هي أنا"، " La France c' est moi".

ولقد انتهج هذا الأخير سياسة الإندماج، مع الإحتفاظ بالهوية الإسلامية للشعب الجزائري لتحقيق ما يصبوا اليه، فبالنسبة اليه يمكن أن يكون الشعب الجزائري في نفس الوقت مسلما وفرنسيا، إلا أن افكاره لم تجد صدى سواء لدى الشعب الجزائري أو السلطات الفرنسية، فقد رفضت الحكومة الفرنسية سنة 1933 استقبال وفده الذي سافر إلى باريس قصد الدفاع عن مشروع بلوم فيوليت ولم تتحقق أحلامه إلا بمجيء الجبهة الشعبية في 1936، شارك مع مجموعة من القادة في تأسيس المؤتمر الإسلامي 1936 وطالب بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والأوروبيين في اطار السيادة الفرنسية، كما أيد مشروع بلوم فيوليت الإندماجي الذي خيب في نهاية الأمر آماله وكان نقطة تحول فكره السياسي[1].

وهذا ما جعل من عمله السياسي غير ذي فائدة من خلال فترة مطالبه الإندماجية[2]، وقال عندئذ مقولته الشهيرة ((إن وعودنا قد أعلنت ولكن لم يتحقق شيء منها ...)) فتحرير الانسان الأهلي سيكون مهمة الانسان الأهلي نفسه ورفع شعار "بالشعب من أجل الشعب" ومنذ ذلك اليوم انفصل عن التيار الإندماجي الذي كان يتزعمه ابن جلول* وأسس عام 1938 حزب اتحاد الشعب الجزائري وهذا من أجل تجسيد برنامجه السياسي الذي يتمحور حول محاربة الإستعمار والإمبريالية فأصبح يطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية تعبر عن انشغالات الشعب الجزائري[3].

حيث حاول فرحات عباس أن يتحاور مع فيشي فطلب عن طريق رسالة أرسلها في 16 ديسمبر 1940، إلى الحاكم العام أبريال، أن يكون ضمن اللجنة المالية للجزائر، فقام ممثل فرنسا باستدعائه فعنفه ثم طرده وفي 10 أفريل 1941، بعث تقريرا إلى المارشال بيتان ووضع طلبه

---

* فرحات عباس: ولد في 24 اكتوبر 1899 بالطاهير (جيجل) ضمن عائلة ريفية تحصل عل الشهادة العليا في الصيدلة، فتح صيدلية بسطيف عام 1932، دافع عن سياسة الادماج، رئيس طلبة مسلمي شمال افريقيا، التحق بفدرالية النواب المنتخبين سنة 1930، حرر بيان فيفري عام 1943، وأسس حركة أحباب البيان عام 1944. (أنظر، محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 47.)

(1) – عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص 362.

(2) – الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 24.

* ابن جلول: ولد سنة 1886 بقسنطينة، لعب دورا مهما سنة 1934 في أحداث قسنطينة، وساهم في التحضير للمؤتمر الإسلامي عام 1936، أنشأ سنة 1938 التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري.(أنظر، بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 430، 431.)

(3) – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 363.

تحت رعاية غاندي وشارل موراء وقد انتقد فرحات عباس في هذا النص "اقطاعية الأراضي" والوضعية المتدنية وطالب بمجموعة من الإصلاحات، اعادة تأسيس طبقة الفلاحين وتطوير المدرسة والمساواة بين الموظفين المسلمين والأوروبيين، الغاء الحكومة العامة وإلغاء النظام العسكري في أقاليم الجنوب[1].

كما شارك في صياغة بيان الشعب الجزائري الذي قدم للحلفاء عام 1942، والذي رفضه الحاكم العام على الجزائر كاترو جملة وتفصيلا وأكد أن فرنسا لن توافق أبدا على استقلال الجزائر[2].

[1] – محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية 1939–1951، ج 2، تر: أمحمد بن البار، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 870.

[2] – عمار عمورة، المرجع نفسه، ص 364.

الفصل الثاني

نشاط الحركة الوطنية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية

أولا: بيان 10 فيفري 1943

ثانيا: أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944(A.M.L)

ثالثا: مجازر 8 ماي 1945

رابعا: موقف الفرنسيين والحركة الوطنية من مجازر 08 ماي 1945

خامسا: نتائجها وانعكاساتها

أولا: بيان 10 فيفري 1943

هي عبارة عن وثيقة قام بتحريرها فرحات عباس و(28) من زملائه المنتخبين حيث قاموا يوم 10 فيفري 1943 بإصدارها تحت اسم "بيان الشعب الجزائري" وأبدوا فيه استعدادهم للمشاركة في المعركة، من اجل تحرير فرنسا ولكن بشرط أن تلتزم فرنسا بعدم السماح لأي تفرقة عنصرية بين الأفراد*[1].

ومن بين أهم المطالب المذكورة فيه فيما يلي:

- التنديد بالإستيطان وإلغاءه
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب صغيرها وكبيرها.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها يتضمن:

1- الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني.
2- الغاء الملكية الإقتصادية وتعويضها بإصلاح زراعي واسع وبحق البروليتاريا الفلاحية الواسعة في العيش الكريم.
3- الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع الفرنسية[2].
4- التعليم الإجباري والمجاني لكل الاطفال من الجنسين
5- حرية الصحافة وقانون الجمعيات
6- حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة لكل الأديان.

- المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكم بلادهم كما هو معمول به من قبل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والجنرال كاترو* بسوريا والمارشال بيتان والألمان في تونس.

---

* لمزيد من المعلومات عن بيان فيفري 1943 ينظر الى الملحق رقم (1).

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص236.

(2) – بسام العسلي: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص ص204، 205.

* جورج كاترو (1877–1969) جنرال فرنسي سابق شغل منصب حاكم عام في الهند وافريقيا ثم عين كمفوظ سامي في سوريا ولبنان 1941 ليتم تعيينه كحاكم عام في الجزائر عام 1943. (أنظر، عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919–1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص 926).

- اطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية[1]، وبمجرد تولي ديغول السلطة في فرنسا بعد ان كان قائدا للمقاومة ضد النازية بمقره في لندن[2]. ومن ثم تعيين الجنرال كاترو حاكما عاما سلمت له الوثيقة في مارس 1943 وتم قبولها على اعتبارها قاعدة للإصلاحات وقدمت الى الممثلين انجلو امريكان غير ان الحاكم العام اكد اقتراحات اكثر واقعية وكون لجنة لإعداد برنامج اصلاحات قابلة لتجسيد حتى خلال الحرب وقد اجتمعت هذه اللجنة في 14 أفريل ويوم 23 جوان 1943 مع محافظ الحكومة [3]A. berque.

وفي يوم 31 مارس 1943 استقبل الوالي العام الفرنسي ميشال بيرتون وفدا يتألف من فرحات عباس، وابن جلول، التامزالى، اورابح، ابن علي الشريف، والأخضري وتسلم منهم نص بيان الشعب الجزائري. [4]

وفي اليوم الموالي سلم نسخا الى ممثلي امريكا وبريطانيا وروسيا وأرسلوا نسخا الى الجنرال ديغول، في لندن، ونسخة اخرى الى الحكومة المصرية بالقاهرة.

وقد تظاهر بيرتون بإرتياحه لذلك البيان واعتبره أساسا دستور مقبل للجزائر وألف لجنة البحث الإقتصادي، الإجتماعي والإسلامي للدراسة واجتمعت هذه اللجنة مرتين الأولى في شهر أفريل والثانية في شهر ماي من نفس السنة، وصادقت على لائحة اصلاحات جديدة عرفت بإسم" ملحق البيان" [5] ويتألف هذا الملحق من فصلين:

1/ الفصل الأول: يتعلق بإصلاحات آجلة لم يتم انجازها إلا بعد نهاية الحرب وهي في الأساس عبارة عن دستور لحكومة الجزائر.

2/ الفصل الثاني: يتعلق بالجانب الإصلاحي العاجل وتتمحور حول تطبيق بعض الإصلاحات الخاصة بالمساواة بين الفرنسيين والجزائريين[6].

---

(1) – عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010، ص224.

(2) – صالح العقاد، المرجع السابق ، ص 331.

(3)– أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج المسعود مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر، 2002، ص191.

(4)– يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1948–1912)، المرجع السابق، ص 69.

(5)– نفسه، ص69.

(6)– فرحات عباس، المصدر السابق، ص 116.

وقد خطب الجنرال ديغول في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943 فقال أن الأقطار المنتمية للإمبراطورية الفرنسية قد وضعت في هذه السنوات الصعبة ثقتها في فرنسا ...فرنسا التى هي جيل الإخوة بين الأجناس والتساوي في الحقوق، وحماية الحرية[1].

ورغم ما لوحظ في البيان من تطور سياسي ملموس، فإن الملحق اضاف تطورا آخر بنصه وتأكيده على الدولة الجزائرية رغم ما أبداه رجال البيان وملحقه من مرونة واستعداد وما قاموا به من مساعي فان جزءً واحدا من المطالب أو الوعود لم يكتب له أن يرى النور... بل تعقد الوضع وتوترت القضايا السياسية حتى تولى الامور الفرنسية ديغول الذي رفض وبكل صراحة أي تعديل في دستور الجزائر القديم وأبدى ممثله الجنرال كاترو صلابة وتعنتا لم يلمسهما الجزائريون، في عهد سلفه بيروتون، وأجاب رجال البيان بقوله:"انه لا يرى نفسه متقيدا بتعهدات سلفه ولا التزاماته."[2]

وبعد زيارة ديغول الى الجزائر وإلقاءه الخطاب في قسنطينة كما ذكرنا سابقا أعلن فيه عن تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية ورفض هذا البيان حتى من قبل الإندماجين وقد عرف فيما بعد بمرسوم 07 مارس 1944 القاضي برفع عدد الناخبين الجزائريين الى1.5 مليون ناخب، بالإضافة الى توسع منح المواطنة الفرنسية الى 65 ألف شخص كما ألغى الأنديجانية وأقر مبدأ المساواة والتخلي عن الشخصية الوطنية للحصول على الجنسية الفرنسية[3].

قوبل هذا المرسوم بالرفض من قبل الإندماجيين ، أما الشيوعين الجزائريين فقد صرح ممثلهم عمار أوزقان بأنه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية[4].

ونتيجة لفرض الوطنيين لمرسوم 07 مارس 1944* اتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضائه من جمعية العلماء وأسسوا حركة باسم "أصدقاء البيان والحرية" وذلك يوم 14 مارس 1944 بمدينة سطيف كرد فعل عن مرسوم ديغول [5].

---

[1]- جريدة المجاهد: العدد25، ج1، 14جوان 1958، ص358.

[2]- محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص210.

[3]- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص100.

[4]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 232.

* لمزيد من المعلومات عن مرسوم 7 مارس 1944، أنظر إلى الملحق رقم (2) .

[5]- على كافي، المصدر السابق، ص46.

ثانيا: أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944(A.M.L)

نشأت حركة أصدقاء البيان والحرية في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف كرد فعل عن مرسوم ديغول الصادر في 07 مارس 1944[1]، الذي يمنح الجنسية الفرنسية لبعض الآلاف من الجزائريين كما انه كان لا يلبي المطالب التى تضمنها البيان والملحق،[2] وأصبح فرحات عباس هو الزعيم لهذا التنظيم الجديد وأنشأ له صحيفة بالفرنسية هي "لقاليتي.المساواة"(3).

وانظم اليه الموافقون على بيان الشعب الجزائري وهم مصالي،الشيخ الإبراهيمي، الدكتور لمين دباغين، أحمد فرانسيس، وحمل الحزب شعار"الجزائر الحرة "[4].

ومن مهام هذه الحركة كما حددها فرحات عباس في كتابه ليل الإستعمار:

- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان.
- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا.
- استنكار الإستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها ووضع وسائل نشاط الحركة ل:
- اسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد.
- اقناع الجماهير بمشروعية حركتنا وخلق تيار مؤازر للبيان.

ومن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي لحركة أحباب البيان والحرية المادة الرابعة التي جاء فيها ما يلي:

" ترويج فكرة انشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للإستعمار وخلق روح التضامن في الجزائريين والإسرائليين، المسلمين، والمسيحيين، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء تلك الروح هي حسب رأينا (أساس تكوين كل أمة)"[5].

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية علماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، رسالة تقدم بها الباحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة سنة 1978، تحصل بها على درجة جيد جيدا، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص264.

[2]- علي كافي، المصدر نفسه، ص46.

[3]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830- 1962، المرجع السابق، ص133.

[4]- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص100.

[5]- محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص112 . للمزيد أنظر، فرحات عباس: ليل الإستعمار، ص182.

وكان من بين الأهداف المنشودة لهذا التنظيم هو مقاومة الإستعمار والمشاركة في مولد عالم جديد هدفه الأساسي كما ذكر شارل أندري جوليان " تقريب فكرة الأمة الجزائرية والترغيب في انشاء جمهورية بالجزائر يجمعها نظام فيدرالي مع جمهورية فرنسية مناهضة للإستعمار والإمبريالية."[1]

والحقيقة أن هذه الفترة قد شهدت ازدهارا كبيرا للوحدة الوطنية، بل أن الأمر تجاوز ما تم تحقيقه سنة 1936 عندما انعقد المؤتمر الإسلامي على اعتبار ان الفكرة الوطنية في هذه الفترة أصبحت أكثر نضوجا مراعاة لحجم المطالب المراد تحقيقها .

وقد تجسدت هذه الوحدة أكثر بانعقاد المؤتمر الولائي لأحباب البيان والحرية في 22 ماي 1944 بقسنطينة والذي حيا الإصلاحات التى أعلنت خاصة ما تعلق بالتضامن الجزائري الفرنسي[2]، وقد لقيت هذه الحركة الوحدوية بين أجنحة الحركة الوطنية نجاحا كبيرا على المستوى الجماهيري خاصة وأن عدد أعضاءها قد تجاوز 500.000 عضو مع تشكيل أكثر من 150 فرعا للمنظمة على مستوى القطر الجزائري وقد ظهر مدى التوجه الجديد للسياسة الوطنية حتى أن الحزب الشيوعي الذي كانت له سياسته الخاصة قد وافق بدوره على مطالب أحباب البيان[3].

ونظرا لوجود قوات الحلفاء في الجزائر زيادة على الضعف الذي كانت تعانيه السلطة الفرنسية لوحظ بأن هناك دعاية كبيرة صاحبت تشكيل منظمة احباب البيان والحرية وذلك بهدف خلق جو من الحماس لدى الجماهير لتأييد مطالب الحزب[4].

وفي الوقت الذي اتخذت فيه الحركة الوطنية منعطفا جديدا بدأ المستعمرون يشعرون بالخطر ولذلك بدأت في محاصرة مظاهر الوحدة وقامت بإعادة مصالي الحاج الى السجن في أفريل 1945 وبعد ان خففت عنه فترة السجن وانتهت العملية بنفييه الى برازافيل في كونغو وهذا ما أثار موجة من السخط العام باعتبار ذلك تحديا لمشاعر الوطنيين ومطالبهم الخاصة بتقرير المصير خاصة وأن العالم كله كان يتهيأ للإحتفال بانتصار الحلفاء في الحرب العالية الثانية .

إلا أن الحماس الجماهيري كانت تواجهه استفزازات من عدة جهات وكانت قد تزداد كلما اقتربت الحرب من النهاية لأن تخوف الفرنسيين من تزايد الشعور الوطني جعلهم يعبئون النفسيات.

---

[1]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص328.

[2]-نفسه، ص ص 328- 329.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص231.

[4]- نفسه، ص232.

ثالثا: مجازر 8 ماي 1945

في الفاتح من ماي وبمناسبة عيد العمال وسقوط مدينة برلين في ايدي الحلفاء[1]أصدر حزب الشعب تعليماته الى زعماء الحركة الوطنية برفع العلم الوطني اثناء اشتراكهم بمظاهرات سلمية شملت أغلب المدن الجزائرية وطالبوا بإطلاق سراح مصالي وهتفوا بشعارات الاستقلال للجزائر والشمال الافريقي[2].

أسبابها:

تعددت الآراء حول اسباب هذه المظاهرات الدامية ويمكن تلخيصها فيما يلى :

- الوعود الزائفة التي كانت فرنسا تلوح بها الى الجزائريين
- وجود ضغط داخلي تولد خلال الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة تنافر بين المجموعتين الجزائرية العربية والأوروبية
- البيان الجزائري الذي طالب بدولة جزائرية مزودة بدستور خاص يوضع من قبل جمعية تأسيسية جزائرية منتخبة بالتصويت العام من طرف كل سكان الجزائر[3].
- قيام المنظمة بإعلان مبادئها ومنها مبدأ حق تقرير المصير
- قيام الجامعة العربية وإعلان مساندتها للشعوب العربية المناضلة في سبيل حريتها [4].

وقد كانت مظاهرات أول ماي تجسيد مسبق للثامن من ماي وكان حزب الشعب الجزائري المحرض على ذلك فعليا وكان يسعى الى تنمية الحماس من ناحية ودفعهم الى العمل المباشر وتصويب وعيهم الوطني من ناحية أخرى[5].

---

[1]- يحي يوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون (ثورات القرن العشرون)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص89.

[2]- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 74.

[3]- اسماعيل سامي: انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة وضواحيها دار الطباعة للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ص 41-42.

[4]- شوقي الجمل: المغرب الكبير من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، (د.م)، 2007، ص395.

[5]- رضوان عناد تابت: 8 آيار/ ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2005، ص138

وفي يوم 8 ماي وبمناسبة استسلام ألمانيا الى قوات الحلفاء نظم الجزائريون برخصة من ادارة الشرطة مظاهرات سلمية في سطيف وقالمة*... وغيرها من مدن الشرق احتفالا بيوم النصر على النازية والفاشية[1] وصادف هذا اليوم السوق الاسبوعي لمدينة سطيف وبينما كان مفتش الشرطة لافون خارجا من مقهى اسمه "مقهى فرنسا" في سطيف رأى أحد المتظاهرين سائرا وقد حمل لوحة كتب عليها "عاش انتصار الحلفاء " ولما كانت الأوامر الصادرة من رجال البوليس شديدة ومركزة فقد المفتش المذكور أعصابه وأطلق النار على الشاب الجزائري الذي رفع لوحة يحيي فيها انتصار الحلفاء وسقط شاب آخر مضرجا بدمائه [2] دفع بزعماء الحركة الوطنية الى تنظيم مظاهرات سلمية نددوا فيها بالقمع الإستعماري وأكدوا للعالم مشروعية الطموحات الوطنية للشعب الجزائري وفندوا بالطرق السياسية [3]مقولة " الجزائر أرض فرنسية " وكذلك المناورات الإستعمارية الرامية الى جعلها تدفع غالبا ما أسماه "انفصاليتهما" حيث شارك فيها عدة آلاف من الجزائريين رغم الطابع السلمي إلا ان هناك أحداث وقعت في العديد من المدن كبجاية ، بسكرة والعاصمة[4] وبقدر احتياط المواطنين في هذه الفترة من من الاحتكاك بالشرطة الفرنسية بقدر ما كانت السلطات تتربص بهم وهو ما يؤكده تصريح وزير الداخلية الفرنسيTIXIER تيكسي تعليقا على الأحداث: " ليس عندي برهان على ان القادة الوطنيين كانوا يفكرون في اطلاق ثورة عارمة يوم 08 ماي بل كانوا يفكرون في استعراض قوتهم ....وتأكيد قدرتهم في العمل وتسجيل أهميتهم بالنسبة للسلطات الفرنسية وحكومة الحلفاء " وجاء رد فرنسا على الاحداث مترجما لأمر ديغول الذي قال: " أؤكد علانية ارادة فرنسا المنتصرة في عدم السماح لأي مساس بسيادة فرنسا على الجزائر واتخاذ الإجراءات الضرورية لقمع كل عمل تقوم به أقلية من المشاغبين ".

---

*قالمة: تقع شرق سطيف بتعداد سكاني يبلغ 20 ألف نسمة من بينهم 4500 مستوطن، أغلبهم ايطاليون ويهود. (أنظر، آني راي غولد زيغر، المرجع السابق، ص 351.)

[1]– نفسه، ص83.

[2]– مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 74.

[3]– أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر 1914– 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،دار المعرفة،الجزائر،2007، ص 236.

[4]– فرحات عباس: تشريح حرب، تر: أحمد منور، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، سلسلة المترجمات، الجزائر 2010، ص ص 52–53 .

وهذا الأمر الذي أصدره ديغول يمثل التفكير الحقيقي للمستعمرين في جميع المستويات خاصة وان تقاريره في هذه الفترة كلها تتكلم عن وجود بوادر ثورة يجب القضاء عليها وهذا الجانب هو عدم مرور هذه المناسبة بسلام[1]

وعبر محمد اليوسفي في هذا الصدد بقوله:" لقد طالب الشعب الجزائري بمكانته بين الامم الحرة " وأيضا "... اقناع جموع الوطنيين بأن الحرية تنتزع وتحضير المناضل لضرورة الكفاح الشعبي المسلح "[2]

أمَّا المدن التى كانت تعيش فيها المظاهرات تعرض الجزائريون الى قمع الشرطة والدرك وقد تمت اعانة هذه القوات القمعية ميليشات مشكلة من جنود اللفيف الاجنبي*ومكلفة بحراسة النقاط الحساسة التى قامت بإعدامات[3] من دون محاكمة كما تعرضت معظم المداشر الجزائريين ومدنهم الى مجازر وتعذيب الى جانب بتر أعضاء الضحايا[4] وفي العموم كانت حصيلة هذه المجازر 45ألف قتيل حسب احصائيات حزب الشعب الجزائري أما العلماء فقدروها 85 ألف وفي جلسة ديسمبر قال المندوب المالى بوصوف من دون ان يكذب أحد: " فقد المسلمون 90 ألف قتيل"

رابعا: موقف الفرنسيين والحركة الوطنيية من مجازر 08 ماي 1945

1- موقف الفرنسيين من المجزرة :

لقد تباينت مواقف الفرنسيين من مجازر 8 ماي 1945 واختلفت بين مشجع لما قامت به السلطات الفرنسية وبين رافض لهذا الفعل الإنساني والذي لا يمد بصلة للحضارة والتمدن اللذان كانت تدعي بهما فرنسا ونذكر على سبيل الذكر لا للحصر عبر الصحفي **ادوارد بوهر** في دراسته حول المسألة الجزائرية الصادرة في لندن 1961 حين قال: "بشكل أو بآخر فأحداث الثامن قد تركت أثر سلبيا في كل المسلمين الجزائريين الذين عاشوا تلك الفترة فكل واحد منهم أحس بعد

---

[1]- جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 15، 20ماي 1957،ص9.

[2]- آني راي غولد زيغر: جذور حرب الجزائر 1940- 1945 من مرسى الكبير الى مجازر الشمال القسطنطيني، دار القصبة ، الجزائر، 2005، ص310.

*اللفيف الأجنبي :مجوعة من الفرق العسكرية جاءت بها فرنسا من مستعماراتها في افريقيا في اطار تقليل من خسائر الجنود الفرنسيين(أنظر، فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص188).

[3]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر(1830- 1954)، تر، محمد المعراجي، طبعة خاصة بوزارة الجاهدين، ص 345.

[4]- باتريك أفينو: جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر 2013، ص52.

هذه المأساة بأنه من الضروري حدوث انتفاضة مسلحة آجلا أو عاجلا [1] كما يقول الاستاذ جان شارل جوفري:" أن ماي 1945 كان بمثابة ميلاد للوطن الجزائر وبداية النهاية للجزائر الفرنسية"[2]

2- موقف الحركة الوطنية من المجازر

كانت أحداث 8 ماي الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح وقطعت طريق على أنصاف الحلول وبرهنت على مدى الوعي الثوري وتطوره لدى المناضلين[3]

- التيار الإدماجي (فرحات عباس وأتباعه):

يمكن القول أن فرحات عباس وأتباعه انطلاقا من طبيعة تكوينهم كانوا لا يؤمنون بالكفاح المسلح كوسيلة لإسترجاع الإستقلال الوطني الذين يعتبرون المطالبة به تطرفا، ومن هذا المنظور فإن مجازر 8 ماي كانت حسب نظرتهم تسبب فيها مجموعة مغامرة من حزب الشعب ورأوا ان السبيل الوحيد وفقا لهذا الإتجاه هو عرض القضية الجزائرية بواسطة تقديم المذكرات والنشاطات داخل المجالس ورأوا ان معاناة الفرنسيين من ويلات الحرب ستجعلهم أكثر تفهما لمطالب الشعب والغريب أن موقف الإستعمار من المجازر كان كفيل بإقناع الجميع أن ما أخذ بالقوة لايسترد الا بالقوة [4].

- **التيار الإستقلالي:**

ان حزب الشعب الجزائري الذي كان أول من نادى بالإستقلال الوطني قد زاد اقتناعا بعد المجازر 8 ماي 1945 بان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة وأن استرجاع الإستقلال الوطني لا يوهب وإنما يفتك من خلال اللغة التى يفهمها الإستدمار ومن هذا المنطلق فان مجازر 8 ماي 1945 قد عززت من تصميم مناضلي هذا الحزب على عكس التيارات الاخرى للإستعداد وتحضير لتعجيل اندلاع الثورة المسلحة.

---

(1)- توفيق المدني، المرجع السابق، ص147.

(2)- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2009،ص30

(3)- محمد لحسن زغيدي: "البعد الثوري للحركة وثورة التحريرية"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد الثالث، 1955، ص73.

(4)- مصطفى بوطورة: "انعكاسات مجازر 8 ماي 1945 على تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وتأثيراتها على تسريع اندلاع الثورة نوفمبر"، مجلة الشعب، يوم2011/5/7.

- **التيار الإصلاحي :**

لم يحددوا موقفهم بدقة امام ضرورة العنف بل عادت الجمعية الى ممارسة نشاطها بعد مجازر 8 ماي 1945 برئاسة الشيخ الإبراهيمي وقد تاثرت سلبا بهذه المجازر وابتعدت عن الخوض في غمار القضايا السياسية الا بصورة غير مباشرة واكتفت في نشاطها على الجانب الثقافي و التعليمي والشعائري مع افتتاح المدارس الجديدة[1].

- **التيار الشيوعي :**

وصف التيار الشيوعي أحداث 8 ماي 1945 بأنها نشاط لعناصر فاشية حيث كان موقفهم منها الاكثر سلبية في مساره السياسي منذ نشأته سنة 1935 وحتى تاريخ قيامه بحل نفسه عام 1956 فبالرغم من فضاعة الجريمة التي ارتكبتها السلطات الإستعمارية في حق الشعب الجزائري إلا ان المشاعر الوطنية لم تستيقظ في اعماق الشيوعيون بفعل هول الصدمة التي عرفتها البلاد طيلة شهر ماي 1945 حيث قامت بتبرئة الادارة من وراءها الجيش الفرنسي وجحافل الكولون من تبعية المجازر وإلحاقها بالتيار الإستقلالي بعد كيل الإتهامات له بالرجعية والعمالة للفاشية، كان موقف الشيوعيين الجزائريين سنة 1945 معبرا بشكل جلي عن انسلاخ حزبهم عن الواقع الجزائري وعن مدى تحوله الى وسيلة وأداة في خدمة الادارة الإستعمارية [2] .

ولقد كتب محمد الصالح الصديق في كتابه: أيام خالدة في حياة الجزائر : " نبارك 8 ماي وإن كانت تثير في أعماقنا حسرات وتسيل عبرات لأنه كان حجر الزاوية في هيكل الثورة التحريرية ونباركه لأنه لقن الشعب درسا لن ينساه وعلمه أن السياسة التي لا تكون وراءها حركة مسلحة ليست إلا خداعا وتثبيتا لقدم الإستعمار"[3].

خامسا: نتائجها وانعكاساتها

في الإشكاليات التي لا تزال لم تجد على بساط البحث مسألة ضبط عدد ضحايا الإنتفاضة ذلك أن الأوساط الفرنسية حاولت تجنب الحقائق والتقليل من عدد الضحايا وكذلك بين المؤرخين توردها الفرنسية فمن الجانب العسكري يقدر الجنرال هنري مارتان أن الحصيلة الأولية للضحايا في أسبوعين تزيد عن 550 قتيل ثلثهم من سطيف لكن الجنرال دوفال فإنه يحصي عدد الضحايا ما

---

[1]- رضوان عناد تابت، المرجع السابق، ص183.

[2]- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 292- 293.

[3]- محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص73.

بين 500 و600 قتيل غير ان الأحزاب السياسية فهي تعتبر هذه الأرقام غير واقعية لغاية التحقيق الرسمي فالحزب الشيوعي يستكثر بنحو 30.000 اما الإتحاد الديمقراطي بنحو 20.000 أو اكثر أما حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية فيذكر 45.000[1] ضحية وهو ما يتردد الى اليوم كما ارتفعت اعمال الإبادة والإعتقالات الجماعية فألقي القبض على 5560 شخص من بينهم فرحات عباس(2) وقدم ما لا يقل عن 1500 شخص للمحاكمة فورية مستعجلة فحكم على 1307 شخص وأطلق سراح 250 وإعدام 99 جزائري [3] وتدمير ما يقارب خمسين قرية بواسطة سلاح المدفعية والقيام بعمليات تمشيط واسعة في المناطق [4] حيث قال الإبراهيمي:" يوم مظلم حواشي بالدماء المطلوبة مقشعر الارض من بطش الأقوياء خلعت شمسه فلا حياة ولا نور"[5] .

بالإضافة الى لجوء السلطات الفرنسية الى حل المنظمات الوطنية السياسية الوطنية على رأسها حزب أحباب البيان وذلك يوم 14 ماي 1945 بقرار رسمي من الحكومة الفرنسية وهكذا فان أحداث 8 ماي هي أحداث اهتز لها المجتمع الدولي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة [6]، حيث عملت على زيادة الشعور الوحدوي المتنامي بين الجزائريين وأدت الى تحول جوهري من مرحلة المقاومة السياسية إلى حرب التحرير نتيجة الحتمية لتلك المجازر وتغير بذلك نضال الكلمة والحكم الى حمل البندقية وشد الهمم وهذا ما ترجم بثورة الفاتح من نوفمبر 1954[7].

---

[1]- علي تابليت: 8 ماي 1945 أيام لها تاريخ، ط3، منشورات تالة، الجزائر،1995، ص ص 15-16.

[2]- كريم منقوش: "مجازر 8 ماي 1945 من مسيرة سلمية الى مجزرة حامية"، مجلة كان التاريخية، العدد السابع والعشرون، مارس،2015، ص128.

[3]- Mahfoud Kaddache: LE 8 mai 1945, ANEP, Alger, 2006, P 42.

[4]- عبد الحفيظ أمقران الحسني: مذكرات في مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص ص 35-36.

[5]- محمد البشير الإبراهيمي: "ذكرى 8 ماي 1945"، جريدة البصائر، العدد 35، 1ماي 1948، ص01.

[6]- يوسف مناصرية :"وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة المصادر، العدد8، ماي 2003، ص ص 149، 150.

[7]- مصطفى بوطورة:" مجازر 8 ماي 1945"، مجلة سيرتا، العدد الخامس، قسنطينة، ماي1981، ص29.

الفصل الثالث

تطور الحركة الوطنية بعد الـ 1945 ومواقف السلطات الفرنسية منها

أولا: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)

ثانيا: حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)

ثالثا: جمعية العلماء المسلمين

رابعا: الحزب الشيوعي الجزائري

خامسا : موقف فرنسا من تطور الحركة الوطنية بعد 1945 (دستور 1947/11/20)

سادسا: موقف الأحزاب الوطنية منه.

بعد الزوبعة التي وقعت بعد 1945 ومواقف السلطات الفرنسية المغلقة التي تعتمد على ثنائية العمل فمن ناحية عملت فيما يبدو ظاهريا على معالجة القضايا الإقتصادية والإجتماعية وكذلك اطلاق سراح من لم ترى فيهم خطرا على الأمن العام، ومن ناحية أخرى أرسلت إلى السجون والمنافي رؤوس الحركة الوطنية من مختلف الإتجاهات، وظن الفرنسيين بأن هذه الإجراءات من الممكن أن تقضي على آخر نفس من الحركة الوطنية (الإنفصالية)، على حد تعبيرهم، لكن النتائج جاءت عكس توقعاتهم فقد نبهت الأعمال القمعية مناضلي الحركة الوطنية إلى ضرورة مراجعة الحسابات الخاطئة وتحول الكثير من دعاة الإصلاح والمساواة والإدماج الذين كانوا ينظرون إلى فرنسا أنها الأم، إلى موقف المعارضة لبقاء فرنسا في الجزائر كما أن معتقلات التي كانت فرنسا ترى فيها مجالا لإسكات الأصوات الوطنية المعارضة التي تحولت إلى مراكز العمل الثوري من خلال تبنيهم لفكرة الإستقلال[1].

أولا: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA).

بعد اصدار قانون العفو الشامل في 16 مارس 1946، حيث أطلق سراح المساجين السياسين[2]، فعاد عباس إلى معترك السياسة فوزع في 01 ماي 1946، نداء الشعب الجزائري جاء على شكل منشور حمل عنوان "نداء للشباب الجزائري المسلم أمام الجريمة الإستعمارية لا اندماج ولا أسياد جدد"، دعا فيه إلى تعايش الأعراف وتواصلها والعمل على تحرير الجزائر من النظام الكولونيالي، في اطار شرعية الجمهورية وباسم التعاون الفرنسي الإسلامي ومع تأكيده على انشاء دولة جزائرية مرتبطة بفدرالية فرنسا[3].

حيث أصبحت هذه النداءات فيما بعد برنامجا لحزبه السياسي الجديد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقد أجبر الشعب الجزائري فرحات عباس أن يعرض هذا البرنامج على البرلمان الفرنسي وهي الأسباب التي أدت بفرحات عباس إلى المشاركة في الانتخابات المجلس التأسيسي في 2 جوان 1946[4].

ولقد اعتبر مناضلوا حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هذه المبادئ دليل على ما أسموه "خيانة فرحات عباس للقضية الوطنية".

---

(1) – عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ج 2، ص 25.

(2) – محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص ص، 115– 116.

(3) – عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص ص 115–116.

(4) – فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص 174–175.

وتعتبر الإنتخابات التي ذكرناها سابقا نصرا بالنسبة لحزبه حيث أحرز أغلبية الأصوات بنسبة 72% من مجموع الاصوات المعبر عنها أي 11 مقعدا من مجموع 13[1].

ويرجع محفوظ قداش انتصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات جوان 1946، البرلمانية إلى فشل سياسة الإدماج التي تخلى عنها الشيوعيين أنفسهم كذلك عملية التزوير الواسعة التي أقدمت عليها الادارة الإستعمارية.

كما قام الحزب بتقديم مشروع دستور الجمهورية الجزائرية للمجلس التأسيسي في 9 أوت 1946 ثم أعاد تقديمه مرة أخرى للبرلمان الفرنسي في شكل قانون 21 مارس 1947 في اطار التحضير لقانون الجزائر الأساسي وتتلخص أهم مبادئه فيما يلي:

- اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية ويكون التدريس اجباري بهاتين اللغتين[2].
- تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر بإستقلالها الذاتي التام وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية والحكومة الجزائرية.
- تكون الجمهورية الجزائرية عضوة في الإتحاد الفرنسي كدولة مشتركة.
- تمتلك الجمهورية الجزائرية على امتداد كل اقليمها السيادة الكاملة والتامة وبهذه المبادئ يكتمل الاطار الفكري والفلسفي الذي يندرج فيه مشروع الدستور ويمكن تفسير كل ذلك بأن هذا المشروع يشكل محاولة الإستقلال بطريقة تستدعي مراعاة المؤسات الدستورية الفرنسية ووجود الأوروبيين بالجزائر لكن هذا الدستور الذي قدمه فرحات عباس لم ينفذ وباء بالفشل[3].

ثانيا: حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)

بعد اصدار قرار العفو من قبل السلطات الاستعمارية في 16 مارس 1946، أطلق سراح المساجين والسياسيين المعتقلين من مناضلي ورؤساء الأحزاب السياسية الجزائرية ومن بينهم مصالي الحاج الذي خيرته حكومة برازفيل بين الاقامة في الجزائر بشرط أن يمنع من التنقل في مدينة الجزائر وضواحيها وأن يختار الإقامة في فرنسا لكنه اختار بالجزائر حيث عاد إليها في

(1) – مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، (د.ط)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 254.

(2) – فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، 117.

(3) – مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 254.

بداية أكتوبر 1946[1]، وفي طريق عودته من برازفيل قابله بباريس عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية الذي نصحه بإتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسي لتمرير خطابه من خلال النواب والمنتخبين والمؤهلين بصفة رسمية للحديث باسم حزب الشعب[2].

فقرر مصالي الحاج أن يشارك في الانتخابات التشريعية دون ان يتحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث شارك الحزب في الانتخابات التشريعية تحت إسم جديد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نوفمبر 1946 لكن السلطات الفرنسية زورت نتيجة الإنتخابات التي تمت بتاريخ 16 نوفمبر 1946، حيث تم انتخاب خمسة أعضاء من بين 15 نذكر منهم: أحمد مزغنة، محمد خيضر (عن مدينة الجزائر) الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، دردور (عن قسنطينة) وكانت هذه المرة الأولى التي يتحصل فيها الحزب على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي وتتلخص مبادئ الحركة في الخطوط العريضة لبرنامج حزب الشعب الجزائري وتمثل فيها نهاية السيطرة الفرنسية واسترجاع السيادة الوطنية.

وقد دفعت انتخابات 1946 بمناضلي قادة الحركة إلى التخطيط لأسلوب عملي مستقبلي فبعد ندوة الإطارات في ديسمبر 1946 التي صودق على قراراتها في المؤتمر الأول للحزب في 15 إلى 17 فيفري 1947[3]، سريا في بوزريعة الجزائر ومن بين قرارات المؤتمر ما يلي:

- مواصلة النشاط السري لحزب الجزائر.
- انشاء جهاز علني بعنوان حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- انشاء منظمة مسلحة تحت اسم المنظمة الخاصة (OS) في 15 فيفري 1947 تكون نواة جيش التحرير.
- حزب الشعب هو المنظمة الوحيدة التي تعتبر المصدر الرئيسي لبرنامج عمل حركة الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة المسلحة[4].

---

[1] – عبد القادر جيلالي بلوفة: حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1939–1954، في عمالة وهران، (د.ط)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 23.

[2] – بن يوسف بن خدة: جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، (د.ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 162.

[3] – صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 28.

[4] – بشير كاشي فرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر،(د.م)، 2007، ص 130.

اذا كانت أحداث 8 ماي 1945، بداية النهاية للوجود الإستعماري بالجزائر حيث دعمت المبادئ الوطنية وهزت نفوس الجامدين كما أدت إلى صحوة شهدتها سنة 1946 خاصة بالنسبة لحركة انتصار حيث واصلت تحولها تدريجيا إلى حركة وطنية قوية وهكذا أصبح مصالي الحاج رمزا للوطنية الجزائرية وتمكنت الحركة من الزام الأحزاب الأخرى بتدارك تأخرها وتخليها عن سياسة الإدماج كما فرضت الادارة الفرنسية لتحقيق المزيد من الإصلاحات واعتمدت على جناحين جناح علني نظامي تمثله ح .إ.ح.د، وجناح سري بواسطة المنظمة الخاصة وكان الإقتراح لحسين لحول *، وذلك سنة 1947 مرحلة جديدة من حياة الحزب وتزايد نشاطاته ومهامه من أجل تحقيق الأهداف.

ثالثا: جمعية العلماء المسلمين

واصلت جمعية العلماء نشاطها الإدماجي بعد الأحداث الدامية في 1945، حيث عرفت نجاحا كبيرا من الناحية التعليمية حيث عادت تشرف على 181 مدرسة في سنة 1945، مقارنة بـ 90 مدرسة في 1947، ولم يكن النشاط حائلا أمام استمرار مساهمتها في المجال السياسي حيث رفضت قانون 20 سبتمبر 1947، المعروف بدستور وكذلك شاركت في تحالف الأحزاب سنة 1951[1].

بعد الحرب العالمية الثانية انحصرت نشاطاتها في مطالب ذات صبغة دينية صرفة، مساندة الإتحاد الديمقراطي فقط حتى أكتوبر 1955 حيث دعت إلى الإستقلال الذاتي المحدود وفي جانفي 1946 أصدرت بيانا جاء فيه أن الجمعية " ترى أن القضية الجزائرية لا يمكن حلها بصفة نهائية وسليمة إلا بالإعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية وشخصيتها الخاصة وحكومتها الوطنية ومجلسها التشريعي ذي السيادة وهذا مع احترام مصالح الجميع"، من خلال هذا المطلب يتضح أن الجمعية لم تتجاوز ما حدده الإتحاد الديمقراطي سنة 1947 في مشروع دستور يتضح لنا مقاصد الجمعية في تلك الفترة.

---

*لحسين لحول: ولد في 17 ديسمبر 1917، بسكيكدة، زاول دراسته الابتدائية والاعدادية بالمدينة إلى ان انتقل رفقة عائلته سنة 1933 إلى العاصمة، اتصل بالرعيل الأول من مناضلي حزب نجم شمال افريقيا أمثال أحمد مزغنة وابراهيم غراقة وكان من رفاق مصالي الحاج في سجن بربروس، والحراش ما بين أوت 1937 إلى سبتمبر 1939، وقد نقل من السجن إلى المحتشدات لغاية اجراءات العفو الاعم الصادر في مارس 1946، وفي نهاية 1948 استحدث منصب أمين عام لأول مرة في الحزب إلى غاية 1951، (ينظر، محمد عباس: رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، (د.م)، 2009، ص ص 57-58.).

[1] – بشير كاشي فرحي، المرجع السابق، ص 130.

حيث أصدرت عدة جرائد ومجالات وكانت هذه الوسائل منبرا موجها للشعب الجزائري ومعبرا مهم لأفكار الجمعية ونذكر أبرزها البصائر التي تحولت باسم عيون البصائر[1].

لذلك فجمعية العلماء كانت حركة اصلاحية تربوية عملت على حماية المقومات الأساسية للمواطن الجزائري وكانت ذرعا واقيا ضد حملات التشويه والذوبان والإنسلاخ[2]، من الاصالة العربية الإسلامية وشكلت احدى القوى التي لعبت دورا لا يستهان به في ايقاظ الشعور الوطني القومي والديني والمحافظة على الهوية والتصدي للنظام الإستعماري في تحقيق الهدف وهو إعداد جيل مؤمن بالوطن والثورة[3].

رابعا: الحزب الشيوعي الجزائري

بقي الحزب الشيوعي المنغلق على نفس المنهاج ولم يفكر في الإنتقال المباشر إلى العمل المسلح الثوري بما يتطابق مع ايديولوجيته، فقد ظل على صورة الحزب الشيوعي الفرنسي حتى بعد مجازر 8 ماي 1945، لم يكن يريد التحرر من الاستعمار إلا عبر تحرك البروليتارية الفرنسية وفي المحطة لم يظهر ذلك في تحليله الموضوعي، ولم يراعي الشعور الوطني للبروليتارية الجزائرية وعلى ضرورة الإنتقال من المجتمع الاستعماري والنصف الإقطاعي والقبلي إلى مجتمع منظم ومخطط له كان يرد دائما بالرفض[4]، لهذا كان يؤيد بقاء السيادة الفرنسية وسياسة الدمج في الفترة الأولى التى سبقت الحرب العالمية الثانية لأن الشيوعية السوفياتية كانت تأمل في أن تكسب فرنسا وجميع مستعمراتها في العالم كتلة واحدة عن طريق الثورة البروليتارية شاملة ولكن انتخابات عامي 1945- 1946 في الجزائر اثبتت أن جماهير الشعب الجزائري لا تأيد أولئك الذين يطالبون بدمج بلادهم مع فرنسا وان كان الشيوعيون يرغبون في ان يكسبوا لهم مكانة بين الجزائريين فيجب عليهم تغيير سياستهم ومواقفهم وقد حدث هذا التغيير فعلا في آواخر عام 1946 مع أن هذا التغيير لم يكن جذريا بل اصلاحيا [5]، وهو ما تأكد في موقفهم اتجاه

---

(1) – الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ط 3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص ص 55،61.

(2) – مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني،(د.ط)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 59-60.

(3) – عبد الملك مرتاض: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1992، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003، ص 369.

(4) – رضوان عناد تابت، المرجع السابق، ص 183.

(5)- الأمين شريط، المرجع السابق، ص 51.

الوطنين الجزائريين الذين تعرضوا للقمع نتيجة للحوادث حيث أعلنوا في سبتمبر 1947 أنهم يعارضون فكرة استقلال الجزائر وهي الفكرة التى يطرحها حزب الشعب الجزائري ويدافع عنها وأن الحزب الشيوعي لا يدعم تجزأت الحركة الوطنية، التى تطالب بالإستقلال الفوري للجزائر لأن مثل هذه المطالب لا تخدم المصالح الجزائرية ولا الفرنسية .

وحتى بعد الحرب العالمية الثانية بقيت مواقفه التي رأيناها بل عندما أصبحت فكرة الإستقلال وانشاء دولة جزائرية ثابتة ومحل اقتناع الجميع الجميع عارضها معتبرا الإستقلال مشروع بورجوازي[1]،كما ذكر مندوب الحزب الجزائري في المؤتمر العاشر للحزب الفرنسي: " بأن الذي يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي عملاء الدولة استعمارية أخرى، على أن الحزب الشيوعي الجزائري يعمل ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، مما أدى الى تخلي أعداد هامة من المناضلين المسلمين عنه وفشله الذريع في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية في 02جوان 1946، أثبتت له أن الجماهير الشعبية الجزائرية لا تؤيد هذه السياسة التي تطالب بدمج بلادهم مع فرنسا، الأمر الذي أدى به الى التفكير في تغيير سياسته وتجلى ذالك في نداء وجهته اللجنة المركزية للحزب في جويلية 1946، أي بعد حوالي شهر من الإنتخابات[2] حدد فيه برنامجا جديدا تدريجيا لإنشاء جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها، وبرلمانها وحكومتها لتسيير كافة الشؤون الجزائرية وتكون في علاقة فدرالية حرة مع فرنسا.

وقد حقق الحزب مع الإشتراكية بعض المكاسب في الفترة الممتدة من 1945- 1948 وهذا راجع الى الدعم الذي تلقوه من الحاكم العام الاشتراكي لهم.

وفي الأخير نستخلص، أن الحزب الشيوعي قد حقق نجاحا كبيرا في التوغل بين الأوساط العمالية حيث تمكن من ضم عدد لا بأس به الى صفوفه غير أنه في الجزائر لم يكن له تأثير ثقيل على مسيرة الأحداث بل بقي محدودا[3].

---

[1]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص125.

[2]- بسام العسلي، المرجع نفسه، ص ص125- 126.

[3]-نفسه، ص 126.

خامسا : موقف فرنسا من تطور الحركة الوطنية بعد 1945 (دستور 1947/11/20) :

حاولت فرنسا الإحتفاظ بالجزائر وتسخيرها لخدمة أغراضها ولذلك طبقت عليها نظاما يجمع بين الدخول في الإتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضية فرنسية وهذه السياسة كان الهدف منها مواجهة الحركة القومية الجزائرية والفصل بينهما وبين الحركات الأخرى خاصة دول شمال افريقيا وهذا ما تمخض عنه صدور قانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947 والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تفتيت الحركة الوطنية في هذا القطر.

وضع هذا القانون بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي، وتم طرح المشروع للتصويت في 20 أوت 1947 وفاز بـ 320 صوتا مقابل 88 صوتا رافضا و186 ممتنعا بما في ذلك النواب الجزائريين الذين قاطعوا الجلسة ومعارضة الشيوعيين أما الحزب الإشتراكي فلم يعارض المشروع عند التصويت، وعليه تبنى القانون يوم 20 سبتمبر 1947 وعرف باسم القانون الأساسي للجزائري LA statut de L'Algérie.

احتوى هذا القانون على اثنى عشر فصلا وستين مادة، جاءت فصوله مختلفة وتحت قوانين متعددة.

ومن أهم ما يشمل عليه القانون ما يلي:

- اعتبار العمالات الجزائرية الثلاثة جزء من فرنسا وتسوية سكانها في الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم الاسلامية[1].
- تعيين حاكم فرنسي عام على الجزائر وإنشاء مجلس جزائري منتخب يتكون من مائة وعشرين نائب نصفهم فرنسيون ونصفهم الآخر جزائريون لمدة ستة سنوات يحدد نصفهم كل ثلاث سنوات.
- والى جانب هذا المجلس نص القانون على تأليف مجلس تنفيذي من ستة أعضاء يساعد الوالي العام في ادارة البلاد نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون يختارون من المجلس السابق .
- تنفيذ القوانين الدستورية المعمول بها في فرنسا، بالجزائر ما لم ينص بصراحة على استثنائها.
- الاعتراف رسميا باللغة العربية كلغة من اللغات الفرنسية وفصل الدين عن الدولة.

[1] – يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830–1954)، المرجع السابق، ص 69.

- افساح المجال الجزائريين وإعطائهم الحق في التوظيف بجميع الادارات والوظائف العامة المدنية والعسكرية[1].
- الغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب والتطبيق النظام المدني وقد صاحب صدور القانون ضجة كبيرة قام بها المستوطنون الفرنسيون رغم أنه: "لا يحمل إلا خيالا بسيطا وخادعا من رغبات الجزائريين، فهو يسلب باليد اليمنى ما يعطي باليد اليسرى، وذلك بسبب تناقض مواده"[2]، كما ذكر ذلك عبد الرحمان بن العقون وجاء في بداية القانون أن الجزائر تتكون اداريا من ثلاث مقاطعات لكل من شخصيتها المستقلة واستقلالها المالي ونظماها الخاص وهذا الأمر ليس بجديد بل هو تأكيد لما جاء في قرار السابع من مارس 1944، وكذلك قانون السابع من أفريل 1946[3].

ومما يجدر ذكره هو أن معظم ما جاء في قانون 20 ستمبر 1947 وفي القوانين التي سبقته في مصلحة الجزائر وتطورها لم ينفذ وظل حبرا على ورق، وهكذا ظلت الأمور من سيئ إلى أسوأ[4].

ونخلص في الأخير أن قانون الجزائر لسنة 1947 رغم الضجة التي صاحبت صدوره، لم يأت بأي جديد فيما يخص الحقوق الجزائرية بل على العكس من ذلك ظهر في الجزائر اتجاه أكثر ضغطا على الشعب من خلال تثبيت قبضة المستوطنين والتدخل الغير المشروع في الانتخابات وتزويرها، وهذا ما كان له أثر هام في تطور التفكير الوطني واتجاهات نحو الواقع كما ساهم في بلورة الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري.

سادسا: موقف الأحزاب الوطنية منه:

رفض القانون من قبل الرأي العام المسلم مباشرة بعد التصويت عليه، حيث عبر فرحات عباس عن ذلك صراحة: "إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد، ولكن ناقشه وعوضه الفرنسيون وحدهم وهو اتفاق أبرم بين فرنسا وفرنسي الجزائر"، ثم استقال بعد ذلك نواب الاتحاد

---

(1) – يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830–1954)، المرجع السابق، ص 69.

(2) – عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص 39.

(3) – كوليت، فرانسيس جونسون: الجزائر الثائرة، تر: محمد علوي الشريف وآخرين، دار الهلال، مصر، 1957، ص 60.

(4) – مصطفى طلاس، بسام عسلي، المرجع السابق، ص 73.

الديمقراطي للبيان الجزائري وفي رسالة وجهت بتاريخ 31 أوت 1947، إلى رئيس المجلس جاءت فيها الانتقادات التالية:[1].

- إن قانون الجزائر يعد غير شرعي لأن التصويت عليه تم في قيام المنتخبين المسلمين.
- يتنافى الدستور لأنه سحب حقوقا مكتسبة من المسلمين الحاصلين على الشهادات الدراسية بسبب أحوالهم الشخصية.
- لم يمنح القانون الجمعية الجزائرية أي سلطة تشريعية.

كما راح فرحات عباس في مناسبات عدة يعتبره اعتداء على الشعب الجزائري وممارسة للعنف ضده بل وحتى السخرية من المجلس الحكومي الذي صاغه[2].

ومن جهة الحزب الشيوعي الجزائري فهو الآخر رفض التصويت عليه ولكنه اعتبره في بعض جوانبه مهما، خاصة انتخاب الجمعية بالتساوي وتعيين المجلس الحكومي من ستة أعضاء وسلطة الجمعية المالية وإلغاء المناطق العسكرية في الجنوب والبلديات المختلطة، حقوق الصحافة، تعليم اللغة العربية، حق المرأة المسلمة في الانتخاب، وكلها ايجابيات يجب المحافظة عليها وإجبار الادارة على تجسيدها[3].

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين فإن موقفها من هذا القانون قد عبر عنه الشيخ الإبراهيمي رئيس الجمعية قائلا: ((إنه دستور أعرج أبتر لا يسمع ولا يبصر مفروض على الأمة الجزائرية التي لم يؤخذ رأيها في وضعها ولم يسمع صوتها في دفعه)) [4].

أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي هي الأخرى لم يصوت أعضاؤها الخمسة على مشروع القانون فإنها أكدت عدم مشاركتها في الجمعية الوطنية [5]، مع عدم تقديم استقالة نوابها، لأنها في حاجة اليهم في باريس، ورفضت أن تعطي فرنسا حق وضع قانون للجزائر، كما

---

[1] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1096.

[2] – شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفورة، ط 1، منشورات عبيدات، 1983، ص 990.

[3] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1097.

[4] – عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير، ج1 (د.ط) ، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 731.

[5] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1097.

تعرضت الحركة إلى الإنتقاد الداخلي بين مؤيد لتوجه سياسي وآخر يدعو إلى التوجه الثوري تخلصا من مهازل حكومة فرنسا[1].

ومن جهة الجماهير الشعبية فإنها لم تعد تثق في السياسات الإصلاحية ولا في الاصلاحيين بل كان طموحها هو الإستقلال والتخلص من رقبة الاستعمار الذي طال أمده وأخذت تتطلع إلى العمل الثوري الفعلي[2]، وليس إلى إعادة الادماج والتجنيس[3].

ونخلص في الأخير أن قانون 1947 أعطى قناعة هامة لمسلمي الجزائر مفادها أن الإصلاحات السياسية الفرنسية لن تجدي نفعا وزادها تأكيدا التزوير الذي تجسد في عدد الأصوات التي تحصل عليها الفرنسيين مقارنة بالجزائريين.

[1] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 312.

[2] – أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 309.

[3] – رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931–1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 79.

الخاتمة

خاتمة:

إن المتتبع لمراحل الكفاح السياسي والعسكري في الجزائر يلحظ أن هذه المسيرة اتخذت منعرجات حاسمة ومختلفة منذ بدايتها، فقد انطلقت المقاومة منذ 1830 على أسس محددة أساسها مقاومة وإصرار السلطات الفرنسية على تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية دون مراعاة للفروق الاجتماعية والثقافية والدينية معتمدة على جملة من المقومات تميزت بها الأمة الجزائرية وهذا ما تنبه له الاستعمار، حيث عمل منذ البداية على محاولة تقويض أسس الدولة الجزائرية وتفكيك المجتمع العربي الإسلامي وانتهاج سياسة التفرقة بين الأوروبيين والجزائريين الذين اعتبروا في المنظور الفرنسي مواطنين من الدرجة الثانية، إلا أن هذه المقاومات شهدت فشلا لأسباب عسكرية وفارق القوة بين الطرفين وليس كما أوهم الفرنسيون أنفسهم بأنه اعتراف بالأمر الواقع.

والدليل على ذلك أن المقاومة اتخذت شكلا آخرا مع بداية القرن العشرين، حيث لجأت إلى النضال السياسي الذي ظهر كرد فعل مباشر لإجراء فرنسي مس الشخصية الجزائرية وهو قضية التجنيد الاجباري للمواطنين الجزائريين في الحرب مقابل اعطائهم الاستقلال مما دفع بالجزائريين إلى المشاركة في الحرب التي كان لها وقع كبير عليهم من خلال اختلاطهم مع الفرنسيين في جبهات القتال وداخل المصانع واستفادوا من تجارب ومهارات عديدة من خلال تعلمهم لفنون القتال.

لكن فرنسا خلفت بوعودها في اعطاء الجزائريين الاستقلال فقد أدى انهزامها وانتشار الدعاية الألمانية إلى عقد أمل عريض في أن يتحقق استقلال الجزائر مما دفع بالجزائريين حقيقة إلى تبني فكرة الاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية حيث تدهورت أوضاع الجزائريين من جراء هذه الحرب اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، حيث أصبح الجزائري يعمل كخماس في مزارع الكولون لتوفير المؤونة الغذائية للجيش الفرنسي، بالإضافة إلى تطبيق اقتصاد الحرب وتقنين المواد الغذائية مما نتج عنها المجاعات والأوبئة وغيرها، أما من الناحية السياسية فقامت بتضييق الخناق على الحركة الوطنية واعتقال الزعماء الوطنيين خاصة مناضلي حزب الشعب منهم مصالي الحاج والإقامة الجبرية لمعظمهم وحجب الصحف الوطنية كالشهاب والبصائر والأمة والبرلمان.

مما دفع بقادة الأحزاب إلى الاجتماع وكتابة بيان فيفري 1943 هذا الأخير الذي عكس عمق الوعي الوطني لدى الحركة الوطنية وادراك التطورات السياسية الحاصلة في العالم من خلال تخليهم عن سياسة الادماج وتبني فكرة الاستقلال ومن ثم انشاء حركة أحباب البيان والحريات

والتي تعتبر التجربة الأولى للوحدة بين التيارات السياسية المختلفة لذلك تغيرت أفكار الزعماء والقادة خلال الحرب العالمية نظرا لنمو الوعي الوطني والقومي.

شهدت نهاية الحرب العالمية مجزرة في حق الشعب الجزائري سنة 1945، نظرا لما خلفته من أضرار وخيمة وخسائر فادحة في الأرواح والتي بلغت خمسة وأربعون ألفا من الضحايا الجزائريين ناهيك عن حرق وتدمير القرى والتجويع والترهيب والإعدام إلا أنها كانت منعرجا حاسما ونقطة تحول جوهرية في المقاومة وزادت الهوة بين المستوطنين والجزائريين وتفجرت النوايا والأحقاد الكامنة بين الطرفين، لذلك اعتبرت نقطة بداية لتحضير الثورة المسلحة من خلال اعادة الهيكلة وخاصة بعد اصدار قرار العفو الشامل حيث تم تأسيس أحزاب سياسية جديدة امتداد للأحزاب السابقة وفق برامج ومعطيات جديدة تتسم بالثورية وكغطاء قانوني وشرعي لمواصلة النضال وتفاديا لأي تجاوزات من طرف السلطات الاستعمارية.

الملاحق

الملحق رقم -01-

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية. ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة. فكل فريق منهم: جمهوريون، وديغوليون، وملكيون، وإسرائيليون، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة.

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها.

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم.

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

وشعوراً من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام اللّه ، فإنهم يعبرون هنا باخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم.

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان .

***

. . . فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم.

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً . فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص ، **فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً** وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهزت تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، في حالة رخاء، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحياً ومهزلة **إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب** . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد.

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً . فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) **استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب** آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفـردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) **منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن** :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الـديانـة لجميع السكـان والعمل بمبـدأ فصل الـدين عن الدولـة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائـري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية.

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1939–1945)، ج 3، المرجع السابق، ص ص 268–271.

الملحق -02-

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين
(مارس 1944)

(فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944 ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ، جـ 5 ، عدد 6 الموافق مارس سنة 1944) .

* * *

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ، بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية ـ شهادة

التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) ـ الجمعية الأهلية للصالح العام ـ وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .

المصدر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1939–1945)، ج 3، المرجع السابق، ص ص 273–275.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ المصادر:

✓ القرآن الكريم

✓ الجرائد:

1. عبد الحميد بن باديس: "في الشمال الافريقي كلمة صريحة"، جريدة الشهاب، ج 1، مج 12، نوفمبر، 1936.
2. جريدة المجاهد، العدد 25، ج 1، 14جوان، 1958.
3. جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 15، 20 ماي 1957.
4. محمد خير الدين: "المشكل الأعظم الجنس والجنسية والتجنس الحقوق السياسية والذاتية الاسلامية النظر في مشروع فيوليت من ناحيته الدينية فقط "، جريدة البصائر، عدد 22، 5 جوان 1936، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1936.

✓ الكتب:

1. بوداود عمر: خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007.
2. بن خدة بن يوسف: جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
3. بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة (1936-1945)، ج 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.
4. الحسين عبد الحفيظ امقران: مذكرات في مسيرة النضال والجهاد، (د.ط)، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
5. الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مصر، 1948.
6. فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، 2006.
7. فرحات عباس : تشريح حرب، تر: أحمد منور، سلسلة المترجمات، الجزائر، 2010.

8. قنانش محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
9. كافي علي: مذكرات الرئيسي علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، ط 2، دار القصبة، الجزائر، 2011.
10. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001.
11. مهساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج المسعود مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
12. مصالي الحاج : مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

❖ المراجع:

✓ باللغة العربية:

1. الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، (د.ط)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
2. أفينو باتريك: جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر 2013.
3. الإبراهيمي البشير: في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007.
4. أجرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفورة، ط 1، منشورات عبيدات، 1983.
5. بركات أنيسة: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
6. بوعزيز يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
7. يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
8. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون (ثورات القرن العشرون)، دار البصائر، الجزائر، 2009.

9. بن خليف عبد الوهاب: الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي الى مجازر 8 ماي 1945، تر:سليم قلالة، ط 1، دار بني مزغنة، الجزائر، 2005.

10. بـلاح بشـير: تـاريخ الجزائـر المعاصـر 1830-1989، ج1، دار المعرفـة، الجزائـر، 2006.

11. بو صفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1981.

12. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية الاستقلال 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

13. بلوفـة عبـد القـادر جيلالـي: حركـة انتصـار الحريـات الديمقراطيـة 1939-1954، فـي عمالة وهران، (د.ط)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

14. بخـاري حمانـة: فلسـفة الثـورة الجزائريـة، (د.ط)، دار الغـرب للنشـر والتوزيـع، وهـران، الجزائر، 2010.

15. بالحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

16. تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

17. تابـت رضـوان عنـاد: 8 آيـار مـاي 1945 والإبـادة الجماعيـة فـي الجزائـر، المؤسسـة الوطنيية للإتصال، الجزائر، 2005.

18. تابليت علي: 8 ماي 1945 أيام لها تاريخ، ط3، منشورات تالة، الجزائر،1995.

19. الجيلالـي صـاري، محفـوظ قـداش: المقاومـة السياسـية فـي الجزائـر (1900-1945)، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

20. جوليان شارل أندري: تاريخ افريقيا الشمالية، تر: محمد مزالي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

21. الجمل شوقي: المغرب الكبير من الفتح الاسلامي الى الوقت الحاضر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،2007.

22. كوليـت فرانسـيس جونسـون، الجزائـر الثـائرة: تـر: محمـد علـوي الشـريف وآخـرين، دار الهلال، مصر، 1957.

23. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1954.

24. الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، ج 7، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

25. الدسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية (في فترة ما بين الحربين 1918–1939)، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001.

26. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دراسة من منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999.

27. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، (د.ط)، الجزائر، 1984.

28. زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين (1914–1939) نجم شمال افريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

29. زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2012.

30. زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

31. زيغر آني راي غولد: جذور حرب الجزائر 1940– 1945 من مرسى الكبير الى مجازر الشمال القسطنطيني، دار القصبة ، الجزائر، 2005.

32. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

33. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945)، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

34. سعد الله أبو القاسم: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830–1962)، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007.

35. سالم محمد بهي الدين: ابن باديس فارس الاصلاح والتنوير، ط 1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1999.

36. خيثر عبد النور: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

37. سطورا بنيامين: مصالي الحاج 1898-1974، رائد الوطنية الجزائرية، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر،(د.ت).

38. سامي اسماعيل: انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة وضواحيها دار الطباعة للنشر والتوزيع، (د.ت).

39. شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ط 3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

40. الصديق محمد الصالح: أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

41. طلاس مصطفى، العسلي بسام: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

42. عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

43. العقاد صالح: المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، دراسة في تاريخه وأحواله المعاصرة، ط 2، القاهرة، 1966.

44. عبد الصاحب الوادي خيرية: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982.

45. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

46. العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

47. عباس محمد: رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، (د.ط)، دار هومة، (د.م) 2009.

48. العمري مؤمن: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

49. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1954، ط 1، دار البعث، الجزائر، 1985.

50. فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال، دار العلوم، الجزائر، 2005.

51. فرحي بشير كاشي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر، 2007.

52. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية (1939-1951)، ج 2، تر: محمد بن البار، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008.

53. لوينسي رابح: التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف، ط2، دار الكوكب للعلوم، الجزائر، 2012.

54. مرتاض عبد الملك: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1992، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2003.

55. مطبقاني مازن صلاح حامد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، (د.ط)، عالم الأفكار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

56. ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

✓ **باللغة الأجنبية:**

1.Ben jamin stora: histoire de l'algerie coloniale 1830-1954, ENAI, rama, Alger, 1996**.**

2. Mahfoud Kaddache: LE 8 mai 1945, ANEP, Alger, 2006.

❖ **المقالات والمجلات:**

1. بركات أنيسة: "الحركات السياسية خلال سنة 1936 في الجزائر"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986.

2. بوطورة مصطفى: "انعكاسات مجازر 8 ماي 1945 على تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وتأثيراتها على تسريع اندلاع الثورة نوفمبر"، مجلة الشعب، يوم2011/5/7.

3. بوطورة مصطفى:" مجازر 8 ماي 1945"، مجلة سيرتا، العدد الخامس، قسنطينة، مايو 1981.

4. زغيدي محمد لحسن: "البعد الثوري للحركة وثورة التحريرية"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، العدد الثالث، 1955.

5. محمد البشير الإبراهيمي: "ذكرى 8 ماي 1945"، جريدة البصائر، العدد 35، 1ماي 1948

6. مناصرية يوسف:"وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة المصادر، العدد8، ماي 2003.

❖ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1. بوصفصاف عبد الكريم: جمعية علماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، رسالة تقدم بها الباحث لنيل دبلوم الدراسات المعمقة سنة 1978، تحصل بها على درجة جيد جيدا، ط 1، دار البعث، قسنطينة.

2. بوعبد الله عبد الحفيظ: فرحات عباس بين الادماج والوطنية 1919-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

شكر وعرفان

الاهداء

قائمة المختصرات

مقدمة أ-د

مدخل تمهيدي: أوضاع الجزائريين قبيل الحرب العالمية الثانية (1939-1945) 8-6

الفصل الأول: التيارات الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 23-10

أولا: التيار الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) 13-10

ثانيا: التيار الشيوعي 16-13

ثالثا: التيار الإستقلالي 20-17

رابعا: التيار الإدماجي 23-21

الفصل الثاني: نشاط الحركة الوطنية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية 35-25

أولا: بيان 10 فيفري 1943 27-25

ثانيا: أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944((A.M.L 29-28

ثالثا: مجازر 8 ماي 1945 32-30

رابعا: موقف الفرنسيين والحركة الوطنية من مجازر 08 ماي 1945 34-32

خامسا: نتائجها وانعكاساتها 35-34

الفصل الثالث: تطور الحركة الوطنية بعد الـ 1945 ومواقف السلطات الفرنسية منها 46-37

أولا: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) 38-37

ثانيا: حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) 40-38

ثالثا: جمعية العلماء المسلمين 41-40

رابعا: الحزب الشيوعي الجزائري 42-41

خامسا : موقف فرنسا من تطور الحركة الوطنية بعد 1945 (دستور 1947/09/20) 44-43

سادسا: موقف الأحزاب الوطنية منه 46-44

الخاتمة 49-48

الملاحق 56-51

قائمة المصادر والمراجع 64-58

فهرس المحتويات 67-66